UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF FINANCE

الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

دراسة: تحليل السياسات المالية

إعداد: إدارة السياسات المالية الكلية

إخلاء المسؤولية:

إن هذه الورقة هي جزء من سلسلة أوراق عمل وزارة المالية. وهي عبارة عن مجموعة من المنشورات البحثية التي ألفها موظفو الوزارة، والتي تركز على مجموعة واسعة من الموضوعات ذات الصلة بالمسائل الاقتصادية والمالية. ومن المهم ملاحظة أن الآراء والتحليلات المقدمة في هذه الأوراق هي آراء المؤلف (المؤلفين) فقط، ولا ينبغي تفسيرها على أنها تعكس السياسة أو الموقف الرسمي لوزارة المالية أو الحكومة الاتحادية.

الشهر/السنة	30 ديسمبر 2024
المؤلفون	إدارة السياسات المالية الكلية
تنويه	إن هذه الورقة هي جزء من سلسلة أوراق عمل وزارة المالية. وهي عبارة عن مجموعة من المنشورات البحثية التي ألفها موظفو الوزارة، والتي تركز على مجموعة واسعة من الموضوعات ذات الصلة بالمسائل الاقتصادية والمالية. ومن المهم ملاحظة أن الآراء والتحليلات المقدمة في هذه الأوراق هي آراء المؤلف (المؤلفين) فقط، ولا ينبغي تفسيرها على أنها تعكس السياسة أو الموقف الرسمي لوزارة المالية أو الحكومة الاتحادية.

الملخص التنفيذي

تسهم العديد من العوامل الاقتصادية والسياسات المتبعة دورا رئيسا في ارتفاع عجز الموازنة، مثل غياب سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي، وضعف الهيكل الضريبي، وانخفاض الحصيلة الضريبية، وتراجع النشاط الاقتصادي، وارتفاع الدين العام الحكومي، وكبر حجم القطاع غير المنظم، وزيادة نمو السكان بمعدل يفوق النمو الاقتصادي. إضافة إلى ارتفاع بعض السلع الاساسية في الأسواق الدولية التي تسهم في ارتفاع فاتورة الدعم المقدم من الحكومة إلى ذوي الدخل المحدود. ومن جانب آخر، تتأثر الإيرادات العامة في بعض الدول ذات التركز الكبير في أنشطتها الاقتصادية بتطورات أسعار المنتجات الحيوية في الأسواق العالمية مثل انخفاض أسعار الوقود المعدني.

سلطت الدراسة الضوء على آثار السياسات المالية العامة المنتهجة في عدد من الدول، والتي كان لها دور مهم وفعال في تحقيق التوازن بين التحفيز الفوري والإصـــلاحات الهيكلية طويلة الأجل. كما يظهر من نتائج برامج كل من ARRA في الولايات المتحدة الامريكية، واستجابة ألمانيا لأزمة منطقة اليورو، وضبط الأوضاع المالية في السويد، إضـافة إلى برنامج بولسـا فاميليا في البرازيل في مواجهة التحديات الاقتصـادية المحددة، وأدوارها المهمة للتنفيذ في الوقت المناســب، علاوة على أهمية مشــاركة أصــحاب المصــلحة والقدرة على التكيف في تحقيق نتائج ناجحة للسياسات. وكذلك تجربة دولة الإمارات العربية في دعم الاقتصاد الوطني لمواجهة تداعيات أزمة كوفيد-19.

كما أشـارت الدراسـة إلى التحديات التي تواجه الدول عند تطبيقها للسـياسـات المالية، والتي تعتبر في غاية الاهمية لصـانع القرار الاقتصـادي؛ مثل ارتفاع معدلات الضـرائب لذوي الدخل المحدود، وضـعف هيكل النشـاط الاقتصـادي وتأثره المباشر بالتطورات الدولية.

تصنيف الأدبيات الاقتصادية (JEL)

E62, H12, H30, H50, H63.

الكلمات المفتاحية / المصطلحات

تحليل سياسات المالية العامة، إدارة الأزمات، السياسات المعاكسة للتقلبات الدورية، الاستقرار الاقتصادي، التحفيز المالي، القدرة على تحمل الديون، إدارة المالية العامة، التدخلات المالية العامة الطارئة، الاستجابة السياسية للأزمات، استقرار الاقتصاد الكلي، عوامل التثبيت التلقائية، عجز الموازنة وإدارة الديون، أنظمة المالية العامة القادرة على الصمود، تمويل الاستجابة للكوارث، التأهب للأزمات والتعافي منها. دليل احصاءات مالية الحكومة، نظام الحسابات القومية، القطاع العام، الحكومة العامة، صافي الإقراض.

المحتويات

1	**المقدمة**	**5**
2	**الإحصاءات الرسمية وأهميتها للدول**	**6**
3	**دليل إحصاءات مالية الحكومة**	**8**
1.3	نظام المحاسبة في دليل إحصاءات مالية الحكومة	9
2.3	التدفقات المالية	10
3.3	العجز والفائض المالي	10
4	**السياسة المالية وأدوات السياسة المالية**	19
1.4	أهداف السياسة المالية وأهميتها	19
2.4	السياق التاريخي وتطور السياسة المالية	30
3.4	كيفية استخدام أدوات السياسة المالية	32
5	**تجارب بعض الدول في مواجهة الازمات**	52
6	**تحديات تطبيق السياسات المالية**	58
7	**الخاتمة والتوصيات**	59
8	**المراجع**	62

قائمة الرسوم البيانية

الرسم البياني رقم 1	هيكل القطاع العام في دليل مالية الحكومة 2014	8
الرسم البياني رقم 2	أنواع السياسات المالية وأدوات السياسة المالية	19

1. المقدمة

تعمل الدول من خلال تطبيق السياسات المالية المناسبة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، والرفع من مستويات القطاعات والأنشطة الاقتصادية، والوصول إلى مستويات التوظيف الكامل، إضافة إلى تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، والتخفيف من الفجوة التضخمية، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وذلك في إطار تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي والاستقرار الاقتصادي.

وتعتبر السياسات المالية إجراءات حكومية تعتمدها الدولة لمواجهة التطورات الاقتصادية، حيث تستخدم من خلالها أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق الحكومي والسياسات الضريبية والدين العام، للتأثير على مستوى الأنشطة الاقتصادية والطلب الكلي، وتحسين مستويات التوظيف، لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى مقبول من التضخم، ومستوى مستدام من الدين العام.

وتتمثل أدوات السياسة المالية في عنصرين، الأول هو الإنفاق الحكومي ويتضمن الإنفاق على السلع والخدمات، والخدمات العامة. ويمثل الإنفاق العام الذي هو أحد مكونات الطلب الكلي، حيث تقوم الدولة على تعديل مستويات الإنفاق الحكومي من أجل تحفيز مستوى الطلب الكلي، وبالتالي التأثير على مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومستوى التوظيف والمستوى العام للأسعار.

أما العنصر الثاني، فيتمثل في الضرائب، ويشمل كل من الضرائب المباشرة والمتعلقة بالضرائب على دخل الافراد والشركات، والضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع والخدمات. وتعمل الحكومات على تعديل الضرائب التي تؤثر في الطلب الكلي، وفي مستوى الاستهلاك والاستثمار التي تعتبر أحد مكونات الطلب الكلي، والتي تسهم بدرجة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ومستوى التوظيف والتضخم.

2. الإحصاءات الرسمية وأهميتها للدول

تُستخدم الأدلة والمنهجيات والتصنيفات الإحصائية على نطاق واسع، عند تعريف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من القطاعات الأخرى، وتساعد الدول على إعداد الإحصاءات الرسمية الموثوقة. تتم عملية تبويب البيانات الإحصائية وإنتاجها من خلال مراحل، تبدأ من مرحلة المسح للمنشآت الاقتصادية (جمع البيانات)، ثم تحليل وتقييم البيانات والإحصاءات، في حين ترتكز عملية التحليل والتقييم على مراجعة كاملة للبيانات الاقتصادية أو الاجتماعية، إضافة إلى معالجة الأخطاء الواردة في المسوحات الاقتصادية.

وفي المرحلة النهائية، يتم نشر البيانات وإتاحتها لجميع وبما يتوافق مع المنهجيات المتعلقة بنظم نشر الإحصاءات الصادرة عن صندوق النقد الدولي أو المؤسسات الدولية الأخرى، وتبرز هنا أهمية موثوقية البيانات والإحصاءات، وكذلك نشرها بطريقة موضوعية وفي الأوقات المحددة مسبقا، وهو ما يستلزم قيام جميع الجهات المنتجة للبيانات والإحصاءات داخل الدولة تقديم البيانات إلى الجهة المختصة بإنتاج الإحصاءات الرسمية في الوقت المناسب.

ويتم إجراء مراجعة دورية للأدلة والمنهجيات والتصنيفات الإحصائية من قبل المؤسسات الدولية المعنية، والعمل على مواكبة المراجعات والتوصيات التي تقوم بها هذه المؤسسات. وتكمن أهمية الاحصائيات الرسمية الموثوقة ذات المصداقية التي تصدر بصفة دورية من الجهات المعنية في تلبية احتياجات صناع القرار والسياسات الاقتصادية، حيث تسهم هذه الإحصاءات في وضع السياسات الملائمة لمواجه التحديات والأزمات الاقتصادية التي تواجه الدول، وفيما يلي نستعرض بعض الأدلة والتصنيفات الاحصائية الرسمية:

1. نظام الحسابات القومية (SNA): وهي مجموعة من المبادئ المحاسبية والإحصائية التي تقيس النشاط الاقتصادي وتقديم صورة كاملة عن الاقتصاد الوطني ومدى الترابط بين أنشطتها الاقتصادية خلال العام، حيث يتم خلالها احتساب الناتج المحلي الإجمالي وبقية المؤشرات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي.

2. 2.إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (BOP): يعتبر ميزان المدفوعات بيانا إحصائيا يظهر بأسلوب منهجي المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي. وينقسم الدليل إلى الحساب الجاري والحساب المالي والرأسمالي والميزان الكلي. وينقسم الحساب الجاري إلى ميزان التجارة الخارجية وميزان الخدمات وميزان الدخل الأولي وميزان الدخل الثانوي.

3. الإحصاءات النقدية والمالية (Monetary and Finance Statistics): يستعرض الدليل الإحصاءات النقدية والمالية والخطوط التوجيهية لعرض الإحصاءات النقدية والمالية؛ مثل ميزانية السلطة النقدية، وميزانية البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والمسح النقدي.

4. إحصاءات مالية الحكومة (GFS): يمثل الدليل اطاراً احصائياً اقتصادياً كلياً يقدم المبادئ والتوجيهات اللازمة لإعداد احصاءات مالية الحكومة، ويحتوي تصنيفاً لعمليات القطاع العام والحكومة العامة بقطاعاتها المختلفة، ويحتوي نظام لتصنيف الارصدة والتدفقات الاقتصادية للمعاملات والتدفقات الاقتصادية الاخرى، وتصنيف النفقات حسب وظائف الحكومة. وقد صمم الدليل من أجل توفير إحصاءات تمكن صانعي السياسات والمحللين من تحليل تطورات العمليات المالية، والمركز المالي، والسيولة لدى قطاع الحكومة العامة أو القطاع العام، بشكل متسق ومنهجي.

5. 5.دليل إحصاءات دين القطاع العام: يهدف الدليل إلى تقديم إرشادات شاملة لمجمعي البيانات ومستخدميها لقياس وعرض إحصاءات ديون القطاع العام، حيث ينصب التركيز الأساسي لهذا الدليل على إجمالي وصافي التزامات الديون. ويوفر الدليل إطارا مفاهيميا لتجميع إحصاءات ديون القطاع العام، حيث يرتكز هذا الإطار على نظام الحسابات القومية لعام 2008 ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الطبعة السادسة. وفي هذا الإطار تشمل ديون القطاع العام جميع التزامات وحدات القطاع العام (على النحو المحدد في نظام الحسابات القومية لعام 2008) باستثناء الأسهم وصناديق الاستثمار والمشتقات المالية وخيارات أسهم الموظفين. ويعرض المبلغ الإجمالي لهذه الالتزامات المتعلقة بالديون على أنه إجمالي وضع الدين لوحدة القطاع العام التي جمعت بشأنها الإحصاءات.

6. دليل إحصاءات التجارة الدولية للبضائـع: يهدف الدليل إلى تلبية الاحتياجات من المعلومات لمختلف المستخدمين من صانعي سياسات التجارة الخارجية وكذلك لمحللي اسواق السلع، والقائمين على دليل ميزان المدفوعات والحسابات القومية. ويشتمل الدليل على أحد عشر فصلا يبدأ من النطاق ووقت التسجيل وينتهي بنشر البيانات.

7. دليل إحصاءات التجارة الخارجية في الخدمات: يهـدف الـدليل إلى تـوفير إطـار مفـاهيمي متماسـك تسـتطيع الدول من خلاله أن تكون الإحصاءات التي تجمعها وتنشرها عن التجـارة الدولية للخدمات، حيث يوصي الدليل بعدد من الإجراءات والبيانـات الأساسية الإضافية التي تنفذ على مدى فترة زمنية.

وإضافة إلى الادلة والمنهجيات الإحصائية المتعارف عليها دوليا، توجد تصنيفات إحصائية يتم استخدامها ضمن الأدلة والمنهجيات الدولية، وبما يشمل:

1. التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية (Industrial Standard International Classification)
2. تصنيف الوظائف الحكومية Classification of functions of government (COFOG)
3. تصنيف الإنفاق الاستهلاكي الفردي حسب الغرض (Classification of Individual Consumption According to Purpose)
4. التصنيف المركزي للمنتجات ((Central Product Classification (CPC)
5. التصنيفات الإحصائية الخاصة بالتجارة الخارجية (SITC – HS).

3. دليل إحصاءات مالية الحكومية

يصدر دليل إحصائية مالية الحكومة (GFSM) عن صندوق النقد الدولي، وهو إطار دولي معترف به يساعد الدول على تحسين قدرتها في وضع السياسات المالية ومتابعة التطورات المالية. يساهم هذا الدليل في تحليل السياسات الاقتصادية من خلال دمج الأرصدة والتدفقات المالية في إطار شفاف ومتسق. كما يعد الدليل مناسبًا للاستخدام في إطار الاقتصاد الكلي الكمي، حيث يوفر بيانات تساعد في قياس الادخار الحكومي والاستثمار والاستهلاك، بما يتسق مع نظام الحسابات القومية. كما يعتبر هذا الدليل جزءًا من جهود صندوق النقد الدولي لتعزيز الشفافية في الإبلاغ المالي.

ويوفر دليل GFSM أيضًا إطارًا لتطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق تدريجيًا، بينما يعمل في نفس الوقت على تحسين جمع الإحصاءات المالية التي تعتمد على المبدأ النقدي. وقد بدأت الدول تدرك الفوائد الكبيرة لاستخدام هذا الإطار من حيث تحسين التناسق في الإبلاغ المالي وتحليل السياسات. وهذا يتضح من تزايد عدد الدول التي بدأت في تقديم البيانات وفقًا لهذا الدليل في "الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة " وقاعدة البيانات التي تحتوي على معلومات تفصيلية حول الإيرادات والنفقات، والمعاملات المالية، والأرصدة من الأصول والخصوم في الحكومة العامة وقطاعاتها الفرعية.

وقد تم إعداد أول دليل لإحصاءات مالية الحكومية في عام 1986 من أجل تطوير إحصاءات مالية وطنية، كما تم تنقيحه في الأعوام 2001 و2014، وجاري العمل لإصدار نسخة محدثة عام 2027، ليكون متسقا مع نظام الحسابات القومية وأدلة الاحصاءات الاقتصادية الاخرى. ويصنف دليل إحصائيات مالية الحكومة 2014 عمليات مالية القطاع العام بمختلف وحداته المؤسسية، سواء على المستوى المحلي (حكومات الولايات والحكومات المحلية) أو على المستوى المركزي (الحكومة المركزية)، إضافة إلى المؤسسات المالية العامة بما في ذلك البنك المركزي والمؤسسات غير المالية.

شكل (1): هيكل القطاع العام في دليل مالية الحكومة 2014

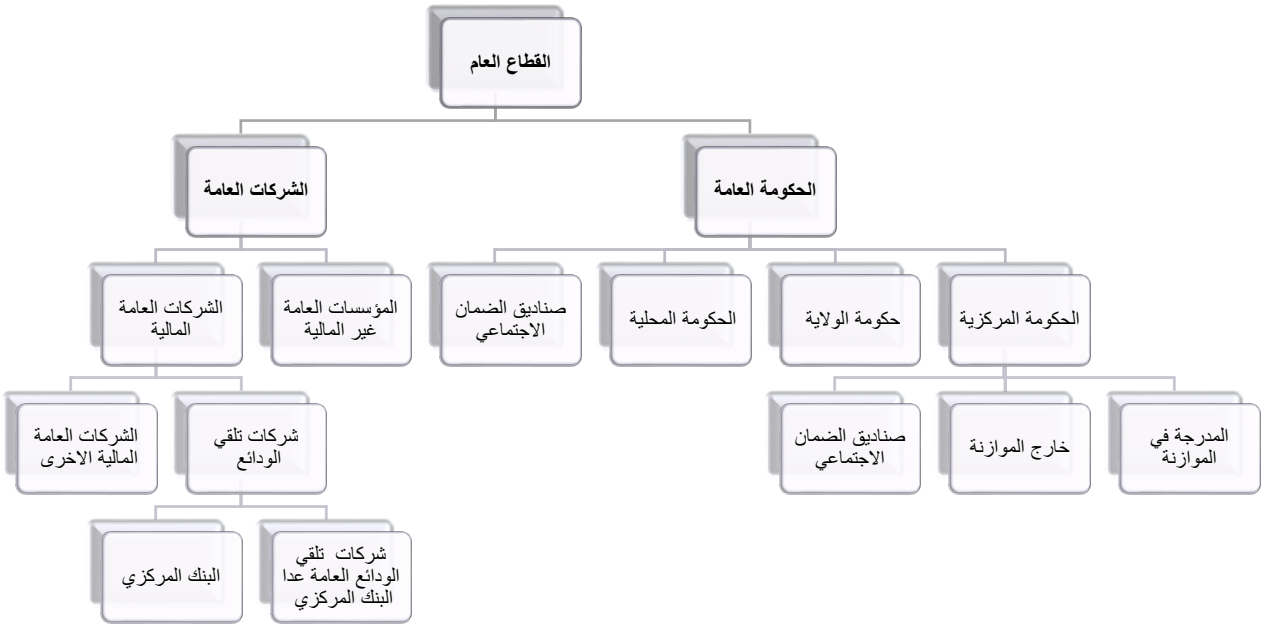

المصدر: صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات مالية الحكومة.

1.3 نظام المحاسبة في دليل إحصاءات مالية الحكومة

- يعتمد هذا النظام بشكل أساسي على استخدام أساسين للمحاسبة، نظام الاستحقاق المحاسبي والنظام النقدي. هذا النظام يساعد في تسجيل وتحليل المعاملات المالية للحكومة بشكل دقيق وموثوق، وهو أساسي لقياس الأداء المالي واتخاذ القرارات السليمة في السياسة المالية. ومن التوضيحات المهمة، أنه لا ينبغي المزج بين الأساسين.
- **الأساس النقدي**
- يتم تسجل المعاملات للنشاط الاقتصادي في الوقت الذي حدثت فيه المدفوعات النقدية المتعلقة بهذه المعاملة. بمعنى آخر، تُسجل الإيرادات والمصروفات ومعاملات الأصول والخصوم عندما يتحرك النقد الفعلي. وفي الأساس النقدي للمحاسبة، لا يتم تسجيل المعاملات إلا إذا كان يمثل نوعا من التدفق النقدي، بمعنى آخر لا تسجيل المعاملات مثل التبرعات العينية والإعفاء من الديون في نظام قائم على النقد، لأنه لا يمثل أية تدفقات نقدية.
- **أساس الاستحقاق**

يتم تسجل المعاملات للنشاط الاقتصادي في الوقت الذي تم فيه إنشاء القيمة الاقتصادية أو تحويلها أو تبادلها، بمعنى آخر، يتم تسجيل الاحداث والمعاملات المالية والاقتصادية في الفترة التي حدثت فيها، بغض النظر عما إذا تم استلام النقد أو دفعه. وفيما يتعلق بتغطية المعاملات، فإن من شأن المحاسبة على أساس الاستحقاق أن تسجل جميع الفعاليات للنشطة الاقتصادية، وبالتالي تشمل قيمة المعاملات العينية (على سبيل المثال: الهبات) والإعفاء من الديون.

- **التسجيل المعاملات للأنشطة الاقتصادية في دليل إحصاءات مالية الحكومة**

تكون عملية التسجيل في إحصاءات مالية الحكومة إما على شكل تدفقات اقتصادية (Flows) أو رصيد (Stock). وتعتبر التدفقات النقدية إجراءات اقتصادية تؤدي إلى تغيرات في القيمة الاقتصادية خلال فترة إعداد التقارير. أما الرصيد فيقيس القيمة الاقتصادية عند نقطة زمنية معينة، وبشكل أكثر تحديدًا، يشير المخزون إلى حيازات الوحدة من الأصول والخصوم في وقت محدد، والقيمة الصافية الناتجة عن الوحدة، والتي تساوي إجمالي الأصول مطروحًا منها إجمالي الخصوم، وموضح على النحو التالي:

الرصيد عن الفترة (t) = الرصيد في البداية (t0) + التدفقات النقدية خلال الفترة (t).

2.3 التدفقات الاقتصادية (Economic Flows)

تُعرف التدفقات الاقتصادية كما وردت في الفقرة 3.4 من دليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي 2014، على أنها إنشاء القيمة الاقتصادية أو تبادلها أو تحويلها، وهي معنية بالتغييرات في حجم أو تكوين أو قيمة أصول الوحدة والخصوم والقيمة الصافية.

ويمكن أن يتكون التدفق من احداث اقتصادية، مثل استلام دفعة ضريبية من دافعي الضرائب، أو يمكن أن يتعلق بالقيمة التراكمية لمجموعة من الأحداث والمعاملات خلال الفترة المحاسبية، مثل الاستحقاق المستمر لمصروفات الفائدة على سند حكومي. وهناك نوعان من التدفقات الاقتصادية المعترف بها في نظام دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFS)، وهي المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى.

وتعرف المعاملات بأنها تدفقات اقتصادية، حيث تمثل تفاعلا بين الوحدات المؤسسية بالاتفاق المتبادل، أو إجراء داخل وحدة مؤسسية، ويكون مفيدا من الناحية التحليلية، كما يقصد بالاتفاق المتبادل وجود معرفة مسبقة بالتدفق، والموافقة الممنوحة من قبل كل وحدة في المعاملة. أما بعض المعاملات (مثل دفع الضرائب)، فيتم تنفيذها بموجب القانون الضريبي على الرغم من طبيعتها الإلزامية. وتعتبر مدفوعات الضرائب بمثابة تفاعلات متفق عليها بشكل متبادل بين الحكومة ودافعي الضرائب، وبالتالي يتم التعامل معها على أنها معاملات.

3.3 العجز والفائض المالي

تتطلب الإدارة الفعالة الموازنة بين الاحتياجات الاقتصادية قصيرة الأجل والاستدامة المالية طويلة الأجل، وتوظيف سياسات معاكسة للتقلبات الدورية، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والحفاظ على الانضباط المالي من خلال قواعد واضحة وممارسات شفافة. ويلعب العجز والفوائض المالية دورا مهما في الإدارة الاقتصادية، وذلك من خلال التأثيرات على النمو والدين العام والتضخم والاستقرار المالي. وبشكل عام، تواجه الموازنة العامة الحالات التالية:

1. فائض (Surplus)، بسبب زيادة الإيرادات المتوقعة عن النفقات العامة.

2. عجز (Deficit)، وتكون في هذه الحالة زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة.

- **العجز المالي:**

يحدث العجز المالي عندما يتجاوز إجمالي نفقات الحكومة إجمالي إيراداتها (باستثناء الاقتراض) خلال السنة المالية، ويشير إلى أن الحكومة تنفق أكثر مما تكسب من الضرائب ومصادر الدخل الأخرى، مما يستلزم الاقتراض لتغطية الفجوة.

ويتم تمويل العجز من المصادر المختلفة، كالمصادر المحلية من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، في حين تمثل المصادر الخارجية الاقتراض من المؤسسات الدولية المعنية أو مباشرة من الدول. ومن جانب آخر، ولتقييم لوجهة السياسة المالية، يجب الأخذ في الحساب طريقة تمويل العجز، حيث إن لكل طريقة تمويل لها آثار وتكاليف معينة على الاقتصاد الوطني. وفيما يلي بعض المؤشرات المتعلقة بالعجز المالي:

- عجز الميزانية: الفرق بين إجمالي الإنفاق الحكومي (بما في ذلك مدفوعات الفائدة) وإجمالي الإيرادات.
- العجز الأولي: العجز المالي باستثناء مدفوعات الفائدة على الديون القائمة، وهو مقياس للصحة المالية للحكومة، والتركيز على قدرتها على إدارة النفقات الجارية دون النظر إلى أعباء الديون السابقة.

- **أسباب ارتفاع العجز المالي:**

هناك بعض العوامل الاقتصادية والادارية وبعض الإجراءات والسياسات المتبعة دورا مهما في ارتفاع العجز المالي، نستعرض بعض الجوانب في ارتفاع عجز الموازنة المالية:

1. قد يؤدي غياب ترشيد الإنفاق الحكومي إلى تفاقم عجز الموازنة العامة.
2. ضعف الهيكل الضريبي وانخفاض الحصيلة الضريبية، ففي بعض الدول تتسم الضرائب بارتفاع معدلاتها، بسبب رغبة الحكومة في تغطية أوجه الإنفاق مما قد يكون له آثار سلبية.
3. تأثر بعض الإيرادات بالتطورات الدولية، مثل انخفاض أسعار النفط، حيث يؤثر ذلك على الدول التي تعتمد بدرجة كبير على القطاعات الاستخراجية.
4. ارتفاع بعض السلع الاساسية في الأسواق الدولية، مما يؤدي الى ارتفاع فاتورة الدعم المقدم من الحكومة.
5. ضعف النشاط الاقتصادي وارتفاع الدين الحكومي.
6. كبر حجم القطاع غير المنظم، الذي يؤثر بدرجة كبيرة إلى ضعف الأداء الضريبي.
7. التأثر الكبير بالصدمات الخارجية، الذي ينعكس مباشرة على النشاط الإنتاجي والمالي.
8. الزيادة الكبيرة في السكان، مما يزيد الطلب على الخدمات العامة، مما يسهم في ارتفاع الإنفاق الحكومي لتلبية هذه الاحتياجات.

- **آثار العجز المالي على مؤشرات الاقتصادي الكلي:**

1. **النمو الاقتصادي:**

- التحفيز قصير الأجل، ويمكن للعجز المالي أن يحفز النمو الاقتصادي على المدى القصير، خاصة خلال فترات الركود. كما يمكن أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى تعزيز الطلب، وتوفير فرص العمل، وتحفيز النشاط الاقتصادي.
- المزاحمة، على المدى الطويل، يمكن أن يؤدي العجز الكبير إلى ارتفاع أسعار الفائدة مع زيادة اقتراض الحكومة، مما قد يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص. وهذا بدوره يمكن أن يبطئ النمو الاقتصادي.

2. **الدين العام:**

- تراكم الديون، يسهم العجز المالي المستمر في تراكم الدين العام. ويمكن أن تصبح مستويات الديون المرتفعة غير مستدامة، مما يؤدي إلى ارتفاع مدفوعات الفائدة وزيادة الضعف المالي.
- القدرة على تحمل الديون، يجب على الحكومات إدارة العجز لضمان بقاء الدين مستداما، مما يعني أنها تستطيع الوفاء بالتزامات ديونها دون اللجوء إلى الاقتراض المفرط أو مواجهة الأزمات المالية.

3. **التضخم:**

- تضخم الطلب والسحب، يمكن أن يؤدي العجز الكبير إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما قد يتسبب في التضخم إذا كان الاقتصاد يعمل بالقرب من طاقته الكاملة.
- تسييل الديون، إذا قامت الحكومة بتمويل عجزها عن طريق طباعة النقود (تسييل الديون)، فقد يؤدي ذلك إلى تضخم مفرط، مما يؤدي إلى تآكل قيمة العملة والمدخرات.

4. **قيمة العملة:**

- أسعار الصرف، يمكن أن يؤدي العجز المالي المرتفع إلى إضعاف ثقة المستثمرين، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية. وهذا يمكن أن يزيد من تكلفة الواردات ويسهم في التضخم.

- **الإجراءات والسياسات لمواجهة العجز المالي:**

تتبع بعض الدول بعض السياسات لمعالجة العجز المالي على المدى البعيد، وبما يشمل:

1. سياسة تنمية الإيرادات الحكومية.
2. سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي.
3. سياسات هيكلية، مثل تحسين الإطار المؤسسي والتشريعي للمؤسسات الحكومية.
4. دعم الشفافية والمساءلة في الموازنة العامة.

- **وسائل تمويل العجز المالي:**

- تمويل محلي:

1. الاقتراض من البنك المركزي، يتم مباشرة من البنك المركزي عن طريق بيعه للسندات، حيث ينجم من خلال بيعه لهذه السندات زيادة أصول البنك المركزي، وبالتالي تزداد ودائع الحكومة.
2. الاقتراض من البنوك المحلية.
3. الاقتراض من القطاع غير المصرفي.

- التمويل الخارجي:

ونظرا لحاجة الدول إلى خفض العجز المالي، وذلك لتفادي الآثار الاقتصادية غير المرغوبة الناشئة عن تمويل العجز، قامت العديد من الدول إلى الاتجاه نحو الإصلاح المالي بهدف خفض عجز الموازنة العامة.

- **الفائض المالي**

يحدث الفائض المالي عندما يتجاوز إجمالي إيرادات الحكومة إجمالي نفقاتها خلال السنة المالية، وهذا يعني أن الحكومة تكسب أكثر مما تنفق مما يسمح لها بالادخار أو سداد الديون القائمة. في يلي بعض المؤشرات المتعلقة بالفائض المالي:

- فائض الميزانية: الفرق بين إجمالي الإيرادات الحكومية وإجمالي الإنفاق.
- الفائض الأولي: الفائض المالي باستثناء مدفوعات الفائدة، حيث يشير إلى أن الإيرادات الحالية للحكومة كافية لتغطية نفقاتها، إلى جانب تكاليف خدمة الدين.

- **آثار الفوائض المالية على مؤشرات الاقتصاد الكلي:**

1. النمو الاقتصادي:

- الانضباط المالي: حيث تشير الفوائض إلى انضباط مالي قوي ويمكن أن تعزز ثقة المستثمرين، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الاقتراض وزيادة الاستثمار.
- صناديق الاستقرار: يمكن ادخار الفوائض في صناديق الاستقرار أو صناديق الثروة السيادية، مما يوفر الموارد اللازمة لمواجهة الانكماش الاقتصادي في المستقبل أو لتوفير الموارد للاستثمارات الكبرى.

2.الدين العام:

- تخفيض الديون: يمكن استخدام الفوائض المالية لسداد الدين العام الحالي، وتخفيف عبء الفائدة وتحسين الوضع المالي للحكومة.
- المرونة المالية: يوفر انخفاض مستويات الدين مزيدا من المرونة للسياسة المالية المستقبلية، كما يقلل من مخاطر الأزمات المالية.

3.الاستثمار العام:

- البنية التحتية والخدمات: يمكن للفوائض أن تمول استثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية، مما يسهم في النمو الاقتصادي المستدام وتحسين نوعية الحياة.

4. الضرائب والثقة العامة:

- الإعفاء الضريبي: يمكن أن تسمح الفوائض بتخفيضات ضريبية أو خصومات، مما يزيد من الدخل المتاح للأسر والشركات.
- تعزيز ثقة الجمهور: يمكن للإدارة المالية المسؤولة والقدرة على توليد الفوائض أن تعزز ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية والسياسات الاقتصادية.

- **إدارة العجز والفائض**

1. السياسة المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية:

- الإنفاق بالاستدانة خلال فترات الركود: غالبا ما تعاني الحكومات من عجز خلال فترات الانكماش الاقتصادي، وذلك بسبب التمويل بالعجز الذي يعتبر ضروريا لتحفيز النمو والتخفيف من تأثير الركود.
- الفوائض خلال فترات الازدهار: عند فترات الازدهار الاقتصادي: ينبغي على الحكومات تحقيق فوائض لتهدئة الاقتصاد: وسداد الديون، والادخار لمواجهة فترات الانكماش في المستقبل.

2. الإصلاحات الهيكلية:

- تحسين الكفاءة: يمكن أن يساعد تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتحسين كفاءة الإنفاق العام وزيادة تحصيل الإيرادات في إدارة العجز وتحقيق الفوائض.
- توسيع القاعدة الضريبية: يمكن أن يؤدي توسيع القاعدة الضريبية وتحسين الامتثال الضريبي إلى زيادة الإيرادات دون رفع معدلات الضرائب.

3. القواعد والأهداف المالية:

- قواعد المالية العامة: يمكن أن يساعد تنفيذ قواعد المالية العامة مثل متطلبات الميزانية المتوازنة، أو الحدود القصوى للديون، في الحفاظ على الانضباط المالي.
- الأهداف والشفافية: يمكن أن يؤدي تحديد أهداف مالية واضحة وضمان الشفافية في إدارة المالية العامة إلى تعزيز المساءلة والمصداقية.

- **بعض التعريفات المتعلقة بمالية الحكومة**

يقدم كل نوع من أنواع التوازن المالي رؤى مختلفة حول سياسة المالية العامة للحكومة واستدامتها وتأثيرها الاقتصادي. ويمكن أن يوفر استخدام هذه التدابير مجتمعة فهما شاملا لسلامة المالية العامة ويسترشد به في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات.

1. الحيز المالي

التعريف: يشير الحيز المالي إلى الحيز المتاح في ميزانية الحكومة، والذي يسمح لها بتوفير الموارد للغرض المنشود، دون المساس بالاستدامة المالية أو الاستقرار المالي.

النقاط الرئيسية:

- المحددات: يتأثر الحيز المالي بعوامل مثل مستوى الدين العام، وعجز الموازنة، والقدرة على الاقتراض، وظروف الاقتصاد الكلي.
- المؤشرات: تشمل المؤشرات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، والرصيد الأولي، ومدفوعات الفائدة كنسبة مئوية من الإيرادات.
- الاستخدام: يمكن الحكومات من الاستجابة للصدمات الاقتصادية، والاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز برامج الرعاية الاجتماعية دون تعريض الصحة المالية للخطر.

الأهمية: يسمح الحيز المالي للحكومة بتنفيذ سياسات مالية توسعية عند الحاجة، كما هو الحال أثناء فترات الانكماش الاقتصادي أو الأزمات، دون المخاطرة باستدامة المالية العامة على المدى الطويل.

2. الفجوة المالية

التعريف: تقيس الفجوة المالية الفرق بين القيمة الحالية للنفقات الحكومية المتوقعة والقيمة الحالية للإيرادات الحكومية المتوقعة خلال فترة معينة، وعادة ما تكون طويلة الأجل.

النقاط الرئيسية:

- الحساب: غالبا ما يتم حسابه لفهم التعديلات اللازمة لتحقيق الاستدامة المالية. وينظر في الالتزامات والإيرادات المستقبلية في ظل ترتيبات السياسة الحالية.
- الاستخدام: يستخدم لتقييم استدامة سياسات المالية العامة، وتحديد التعديلات اللازمة للسياسات لضمان التوازن المالي على المدى الطويل.

الأهمية: تشير فجوة المالية العامة إلى مدى الحاجة إلى تعديل سياسات المالية العامة الحالية (مثلا من خلال خفض الإنفاق أو زيادة الإيرادات) لمنع حدوث اختلالات مالية في المستقبل.

3. الموقف المالي

التعريف: يشير الموقف المالي إلى الاتجاه العام لسياسة المالية العامة، مع الإشارة إلى ما إذا كانت توسعية أو محايدة أو انكماشية.

النقاط الرئيسية:

- الموقف المالي التوسعي: يتميز بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي.
- موقف مالي محايد: الإنفاق الحكومي والسياسات الضريبية متوازنة ولا تعديل عليها، ولا تهدف إلى التأثير على النشاط الاقتصادي بشكل كبير.
- الموقف المالي الانكماشي: يتميز بخفض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب، بهدف تهدئة النشاط الاقتصادي، أو خفض عجز الموازنة.

الأهمية: يساعد فهم الموقف المالي في تحليل تأثير سياسة المالية العامة على الاقتصاد، مثل آثارها على النمو والتضخم والتوظيف.

4. سعر التعادل النفطي

التعريف**:** سعر التعادل النفطي هو سعر برميل النفط الذي تكون فيه إيرادات النفط الحكومية كافية لتغطية نفقاتها.

النقاط الرئيسية:

- الحساب: يتم حسابه بقسمة إجمالي نفقات الحكومة على حجم إنتاج النفط، معدلا لمصادر الإيرادات والإنفاق الأخرى.
- الاستخدام: تستخدمه الدول المصدرة للنفط لتحديد الحد الأدنى لسعر النفط اللازم لتحقيق التوازن في ميزانياتها.

الأهمية: يعد سعر التعادل للنفط أمرا بالغ الأهمية لتقييم مدى انكشاف المالية العامة للبلدان المصدرة للنفط لتقلبات أسعار النفط العالمية. لذا فهو يساعد في فهم مدى حساسية الصحة المالية لبلد ما للتغيرات في ظروف سوق النفط.

- **الأرصدة المالية**

الأرصدة المالية هي مقاييس تستخدم لتقييم سلامة المالية العامة للحكومة وقدرتها على إدارة المالية العامة. وتوفر الأنواع المختلفة من أرصدة المالية العامة رؤية معمقة لمختلف جوانب سياسة المالية العامة والظروف الاقتصادية. وفيما يلي بعض الأنواع الرئيسية للأرصدة المالية:

1. الرصيد المالي الكلي

التعريف: الفرق بين إجمالي الإيرادات الحكومية (بما في ذلك الضرائب والإيرادات غير الضريبية) وإجمالي النفقات الحكومية (بما في ذلك مدفوعات الفوائد).

الصيغة: الرصيد المالي الكلي = إجمالي الإيرادات - إجمالي النفقات

الأهمية: يشير الفائض إلى أن الإيرادات تتجاوز النفقات، بينما يشير العجز إلى عكس ذلك.

2. الرصيد المالي الأولي

التعريف: الرصيد المالي الكلي باستثناء مدفوعات الفائدة على الدين العام.

الصيغة: الرصيد المالي الأساسي = الرصيد المالي الكلي + مدفوعات الفائدة

الأهمية: يقدم صورة أوضح للموقف المالي للحكومة من خلال استبعاد تكلفة خدمة الديون القائمة.

3. الرصيد المالي الأولي غير النفطي

التعريف: الرصيد المالي الأولي باستثناء إيرادات القطاع النفطي.

الصيغة: الرصيد المالي الأولي غير النفطي = الرصيد المالي الأولي - الإيرادات النفطية

الأهمية: يساعد على تقييم استدامة سياسة المالية العامة من خلال التركيز على الإيرادات من المصادر غير النفطية، وهو أمر مهم بشكل خاص للبلدان الغنية بالموارد.

4. التوازن المالي المعدل دوريا (التوازن الهيكلي)

التعريف: التوازن المالي المعدل للوضع الدوري للاقتصاد، وإزالة آثار التقلبات الاقتصادية.

الصيغة: التوازن الهيكلي = التوازن المالي الفعلي - المكون الدوري

الأهمية: يوفر تقديرا للوضع المالي الأساسي من خلال حساب دورة الأعمال، وتقديم رؤى حول استدامة السياسة المالية.

5. التوازن المالي التشغيلي

التعريف: الرصيد المالي المعدل للتضخم، وعادة ما يستبعد عنصر التضخم في مدفوعات الفائدة.

الصيغة: الرصيد التشغيلي = الرصيد المالي الكلي - مكون التضخم في مدفوعات الفائدة

الأهمية: يوفر مقياسا للرصيد المالي بالقيمة الحقيقية، ويزيل التشوهات الناجمة عن التضخم.

6. الرصيد المالي النقدي

التعريف: الرصيد المالي المحسوب على أساس نقدي، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية الفعلية الداخلة والخارجة خلال الفترة.

الصيغة: الرصيد المالي النقدي = المقبوضات النقدية - المدفوعات النقدية

الأهمية: تعكس الوضع النقدي الفعلي للحكومة، وهو أمر مهم لإدارة السيولة.

7. الرصيد المالي المستحق

التعريف: الرصيد المالي المحسوب على أساس الاستحقاق، مع مراعاة الإيرادات المكتسبة والمصروفات المتكبدة خلال فترة ما، بغض النظر عن الحركات النقدية

الصيغة: الرصيد المالي على أساس الاستحقاق = الإيرادات المستحقة - المصروفات المستحقة

الأهمية: يوفر رؤية أكثر شمولا للأداء المالي من خلال المحاسبة عن الالتزامات والاستحقاقات.

8. القاعدة الذهبية للتوازن المالي

التعريف: قاعدة مالية حيث لا يمكن للحكومة الاقتراض إلا لتمويل النفقات الرأسمالية، وليس النفقات الجارية.

الصيغة: رصيد القاعدة الذهبية = الإيرادات الحالية - النفقات الجارية

الأهمية: يعزز الانضباط المالي من خلال ضمان استخدام الاقتراض للاستثمار بدلا من الاستهلاك.

9. الرصيد الأولي لتثبيت الديون

التعريف: الرصيد الأولي المطلوب لتثبيت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين.

الصيغة: الرصيد الأولي المستقر للديون = (نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي) (سعر الفائدة الحقيقي - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)

الأهمية: يساعد على تقييم الجهد المالي اللازم لمنع نمو الديون بالنسبة للاقتصاد.

4. السياسة المالية وأدوات السياسة المالية

تشير السياسة المالية إلى استخدام ادوات السياسة المالية والمتمثلة في الإنفاق الحكومي والسياسات الضريبية للتأثير على الظروف الاقتصادية الراهنة، ومواجهة التحديات للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، حيث تعمل الحكومة على تعديل في النفقات الحكومية وتحصيل الإيرادات لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المتمثلة في السيطرة على التضخم وإدارة مستويات التوظيف وتحفيز النمو الاقتصادي واستقرار العملة. وتنقسم السياسات المالية إلى ما يلي:

1. السياسة المالية التوسعية.
2. السياسة المالية الانكماشية.

شكل رقم (2): انواع السياسات المالية وادوات السياسة المالية

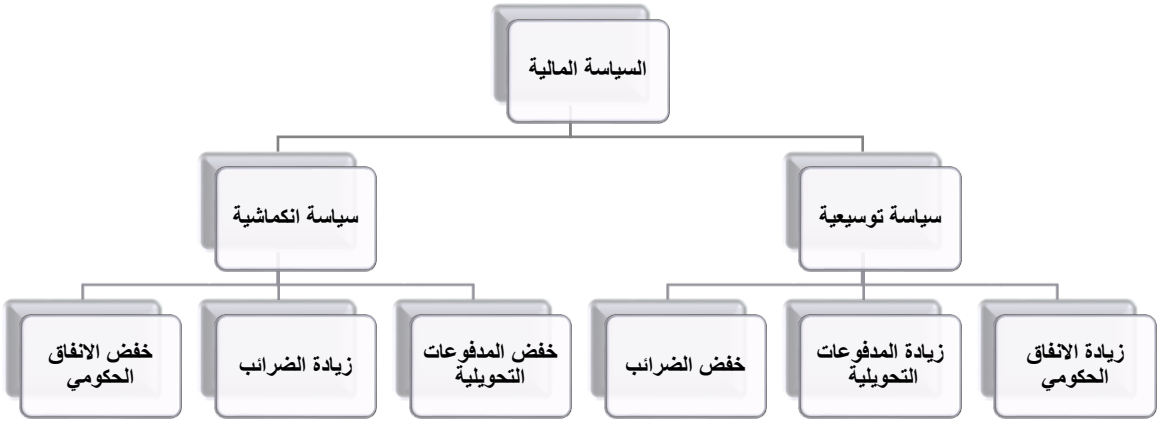

1.4 أهداف السياسة المالية وأهميتها

تتلخص أهداف السياسة المالية في التأثير على الطلب الكلي لتحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، وتخفيض عجز الميزانية الحكومية من أجل زيادة الاستثمار الخاص وضمان النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وبالتالي فإن أهداف السياسة المالية تتمثل في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي وبما يشمل:

1. **الاستقرار الاقتصادي:** تلعب السياسة المالية دورا مهما في استقرار الاقتصاد من خلال تسهيل دورة الأعمال. وخلال فترات الانكماش الاقتصادي، يمكن أن تساعد السياسة المالية التوسعية في إنعاش النشاط الاقتصادي، في حين يمكن أن تساعد السياسة المالية الانكماشية في تهدئة فرط النشاط الاقتصادي.

2. **تخصيص الموارد:** تساعد سياسة المالية العامة على تخصيص الموارد بكفاءة عبر مختلف قطاعات الاقتصاد. كما يعزز الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية، علاوة على تحفيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.
3. **إعادة توزيع الدخل:** من خلال الضرائب التصاعدية وبرامج الرعاية الاجتماعية، يمكن لسياسة المالية العامة أن تحد من عدم المساواة في الدخل وتعزز العدالة الاجتماعية، وهذا يساعد في توفير بيئة اقتصادية أكثر توازنا وعدلا.
4. **إدارة الدين العام:** تعد السياسة المالية الفعالة ضرورية لإدارة مستويات الدين العام، ويتم من خلالها الحفاظ على التوازن بين الإيرادات والنفقات، كما يمكن للحكومات ضمان مستويات الديون وتجنب الأزمات المالية.
5. **النمو الاقتصادي:** يمكن للسياسات المالية الاستراتيجية، مثل الاستثمار في البنية التحتية والبحث والتطوير، أن تحفز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث يمكن لهذه الاستثمارات أن تتوفر بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص والابتكار. وتعد سياسة المالية العامة أداة حيوية للحكومات للتأثير على الأداء الاقتصادي، وتعزيز التنمية المستدامة، وضمان الرفاه العام لمواطنيها.

- **دور السياسة المالية في الاستقرار الاقتصادي والنمو**

للسياسة المالية دور مهم ورئيسي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وذلك كما هو موضح على التالي:

- **الاستقرار الاقتصادي:**

1. التدابير المعاكسة للتقلبات الدورية: تستخدم السياسة المالية لمواجهة التقلبات الاقتصادية. وخلال فترات الركود، يمكن للسياسات المالية التوسعية (زيادة الإنفاق وخفض الضرائب) أن تعزز الطلب الكلي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتشغيل العمالة. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تساعد السياسات الانكماشية (خفض الإنفاق وزيادة الضرائب) في تهدئة الاقتصاد المحموم والسيطرة على التضخم.
2. عوامل الاستقرار التلقائية: تتكيف بعض آليات المالية العامة، مثل إعانات البطالة والضرائب التصاعدية، تلقائيا مع الظروف الاقتصادية دون تدخل حكومي صريح، مما يساعد على تخفيف الدورات الاقتصادية.

- **النمو الاقتصادي:**

تعد سياسة المالية العامة أداة حيوية للحكومات لإدارة الأداء الاقتصادي، وضمان الاستقرار، وتعزيز النمو المستدام على المدى الطويل. حيث توازن بين الهدفين المزدوجين المتمثلين في تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي

1. تطوير البنية التحتية: يعزز الاستثمار الحكومي في البنية التحتية (الطرق والجسور والمرافق) الإنتاجية من خلال تحسين كفاءة الأنشطة الاقتصادية وخفض التكاليف للشركات.

2. استثمار رأس المال البشري: يؤدي الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية إلى تحسين جودة القوى العاملة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.
3. البحث والتطوير: يمكن للسياسات المالية التي تدعم البحث والتطوير أن تعزز الابتكار، مما يؤدي إلى التقدم التكنولوجي وزيادة القدرة التنافسية في السوق العالمية.
4. بيئة الأعمال: يمكن للحوافز والإعانات الضريبية أن تحفز الاستثمار الخاص، وتعزز نمو الأعمال وتوفير فرص العمل.

- **المحاور الرئيسية في تطور سياسة المالية العامة**

يعكس السياق التاريخي للسياسة المالية العامة وتطورها تفاعلا ديناميكيا بين النظريات الاقتصادية، واستجابات السياسات للأزمات، والدور المتغير للحكومة في الاقتصاد. ومن أبرز ملامح هذا التطور في الممارسات المعاصرة في سياسة المالية العامة ما يلي:

1. من السلبي إلى الإيجابي: التحول من نهج الميزانية السلبية المتوازنة، إلى سياسات نشطة معاكسة للدورات الاقتصادية تهدف إلى إدارة الدورات الاقتصادية.
2. تحقيق التوازن بين النمو والاستقرار: التحدي المستمر المتمثل في استخدام سياسة المالية العامة لتعزيز النمو الاقتصادي، مع الحفاظ على الانضباط والاستقرار الماليين.
3. التكيف مع الأزمات: تطور سياسة المالية العامة استجابة للأزمات الاقتصادية، مع إبراز الحاجة إلى المرونة والقدرة على التكيف.
4. العولمة والتنسيق المالي: الأهمية المتزايدة للتنسيق المالي الدولي في اقتصاد معولم، ومعالجة قضايا مثل المنافسة الضريبية والتداعيات المالية.

- **الإيرادات الحكومية: الضرائب والرسوم ومصادر أخرى**

تستمد الإيرادات الحكومية من مجموعة متنوعة من المصادر، ولكل منها خصائصه وآثاره على السلوك الاقتصادي والمالية العامة. ويعتبر توليد الإيرادات بشكل فعال أمر بالغ الأهمية لتمويل الخدمات العامة، والحفاظ على البنية التحتية، وتحقيق أهداف السياسة.

أولا: الضرائب

الضرائب هي المصدر الرئيسي للإيرادات لمعظم الحكومات، وهي إسهامات إلزامية مفروضة على الأفراد والشركات والكيانات الأخرى، مصممة لتمويل السلع والخدمات العامة، وإعادة توزيع الثروة، والتأثير على السلوك الاقتصادي.

1. **ضريبة الدخل:**

- ضريبة الدخل الفردي: تفرض على الأجور والرواتب والاستثمارات والدخل الآخر الذي يكسبه الأفراد. وغالبا ما تكون تصاعدية، مما يعني أن معدلات الضرائب تزداد مع ارتفاع مستويات الدخل.
- ضريبة دخل الشركات: تفرض على أرباح الشركات. وتختلف الأسعار والهياكل حسب البلد، ولكنها تشمل عادة بدلات النفقات والخصومات.

2. **ضرائب الاستهلاك:**

- ضريبة القيمة المضافة (VAT): ضريبة استهلاك واسعة النطاق تفرض في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع، ويتحملها المستهلك النهائي في النهاية، وهي شائعة في العديد من البلدان.
- ضريبة المبيعات: تفرض على بيع السلع والخدمات في نقطة الشراء. ويمكن أن تختلف الأسعار حسب المنطقة وفئة المنتج.
- الضرائب العقارية: تفرض على قيمة الأراضي والمباني. وغالبا ما تستخدم لتمويل خدمات الحكومة المحلية مثل المدارس والشرطة والبنية التحتية.

3. **ضريبة الميراث:** تفرض على نقل الملكية عند الوفاة. وتختلف الأسعار والإعفاءات على نطاق واسع.
4. **الضرائب الانتقائية:** تفرض على سلع وخدمات محددة، مثل الكحول والتبغ والوقود والمواد الكمالية. وغالبا ما تستخدم هذه الضرائب لتثبيط استهلاك المنتجات الضارة وتوليد الإيرادات.
5. **ضرائب الرواتب:** ضريبة الضمان الاجتماعي، والتي تفرض على الأجور لتمويل برامج التأمين الاجتماعي مثل المعاشات التقاعدية وإعانات البطالة، إضافة إلى ضريبة الرعاية الطبية، والتي تستخدم لتمويل برامج الرعاية الصحية للمسنين والمعاقين.

ثانيا: الرسوم

الرسوم هي رسوم تفرضها الحكومات على خدمات أو امتيازات محددة. وعلى عكس الضرائب، ترتبط الرسوم عادة بتكلفة تقديم الخدمة. ومن أمثلتها:

1. رسوم المستخدم: أي رسوم استخدام الخدمات والمرافق العامة، مثل الحدائق الوطنية والمتاحف والمرافق الترفيهية. ومنها رسوم الدخول ورسوم التخييم ورسوم وقوف السيارات.
2. رسوم الترخيص والتصاريح: غالبا ما تهدف هذه الرسوم إلى تغطية التكاليف الإدارية للتنظيم والرقابة. وتفرض لإصدار التراخيص والتصاريح للأنشطة المختلفة، مثل القيادة، والعمليات التجارية، والبناء، والصيد.
3. رسوم الخدمة: عادة ما يتم تصميم هذه الرسوم لاسترداد تكلفة تقديم الخدمة.
4. رسوم خدمات حكومية محددة مثل جمع النفايات وإمدادات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي.

ثالثا: مصادر الإيرادات الأخرى

بالإضافة إلى الضرائب والرسوم، لدى الحكومات العديد من مصادر الإيرادات الأخرى التي تسهم في ميزانياتها.

- **الغرامات والعقوبات:**

1. تفرض على مخالفات القوانين والأنظمة، مثل المخالفات المرورية والمخالفات البيئية والأنشطة الإجرامية.
2. العمل كمصدر للدخل ورادع للسلوك غير القانوني.

- **المنح والتحويلات:**

1. الأموال الواردة من مستويات حكومية أو دولية أخرى. على سبيل المثال، المنح الفيدرالية للولايات أو البلديات، والمساعدات الدولية.
2. غالبا ما تخصص لأغراض محددة مثل مشاريع البنية التحتية والتعليم والإغاثة في حالات الكوارث.

- **المؤسسات والاستثمارات العامة:**

1. الإيرادات من الشركات المملوكة للحكومة، مثل المرافق وخدمات النقل واستخراج الموارد الطبيعية.
2. تسهم أرباح الشركات المملوكة للدولة في رفد خزينة الحكومة.
3. دخل الاستثمار من الأصول المملوكة للحكومة، بما في ذلك الفوائد وأرباح الأسهم والمكاسب الرأسمالية من صناديق الثروة السيادية والاستثمارات الأخرى.

- **رسوم الامتياز والإيجارات:**

1. المدفوعات المستلمة لاستخدام الموارد الطبيعية، مثل النفط، والغاز، والمعادن، والغابات.
2. تؤجر الحكومات الأراضي والموارد لشركات خاصة وتتلقى رسوم امتياز على أساس مستويات الإنتاج أو الاستخراج.

- **الاقتراض:**

على الرغم من أن الحكومات ليست مصدرا مباشرا للإيرادات، إلا أنها غالبا ما تصدر سندات وتأخذ قروضا لتمويل العجز ولتمويل المشاريع الكبرى. ويسمح الاقتراض للحكومات بتلبية احتياجات الإنفاق الفورية، ولكن يجب إدارته لضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل. وتلخيصا لما سبق، فإن الإيرادات الحكومية تستمد من مجموعة متنوعة من المصادر، ولكل منها خصائصه وآثاره على السلوك الاقتصادي والمالية العامة. ويعتبر توليد الإيرادات بشكل فعال أمر بالغ الأهمية لتمويل الخدمات العامة، والحفاظ على البنية التحتية، وتحقيق أهداف السياسة.

- **الإنفاق الحكومي: أنواعه وآثاره**

يشـكل الإنفاق الحكومي أداة حيوية لتحقيق الأهداف الاقتصـادية والاجتماعية. وتتنوع أنواعه وآثاره، مما يؤثر على النمو الاقتصـادي، وتوزيع الدخل، والاسـتقرار الاقتصـادي، والدين العام، والتضـخم، والأداء العام للقطاع العام. وتعتبر الإدارة الفعالة وتحديد الأولويات الاسـتراتيجية للإنفاق الحكومي أمرين ضـروريين لتعظيم آثاره الإيجابية وضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل.

أنواع الإنفاق الحكومي

اولا: النفقات الجارية:

يشير الإنفاق الجاري إلى الإنفاق على السلع والخدمات المستهلكة خلال العام الحالي، والذي يجب أن يتم بشكل متكرر للحفاظ على الوظائف الحكومية والخدمات العامة.

1. الرواتب والأجور: وتشـمل المدفوعات لموظفي الحكومة، بما في ذلك موظفي الخدمة المدنية والعسـكريين والعاملين في القطاع العام. وهذه النفقات ضـرورية للحفاظ على الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية وإنفاذ القانون.
2. السـلع والخدمات: وتتمثل في الإنفاق على المواد والمسـتلزمات والخدمات اللازمة للعمليات الحكومية. وتشمل اللوازم المكتبية، والمرافق، والنقل، والصيانة.
3. الإعانات والتحويلات: وهي المدفوعات المباشـرة للأفراد أو الشـركات أو الكيانات الأخرى. ومن أمثلتها إعانات البطالة، ومدفوعات الضمان الاجتماعي، والإعانات الزراعية، والمنح المقدمة للحكومات المحلية.
4. مدفوعات الفائدة: وتعتبر جزءا من سـداد ديون الحكومة المسـتحقة. وتعتبر مدفوعات الفائدة إلزامية وتمثل جزءا كبيرا من النفقات الجارية، لا سيما في البلدان المثقلة بالديون.

ثانيا: النفقات الرأسمالية:

يشير الإنفاق الرأسـمالي إلى الإنفاق على الأصـول التي توفر فوائد طويلة الأجل وتسـهم في النمو الاقتصـادي. وهذه النفقات هي استثمارات في الهياكل الأساسية للبلد وقدرته الإنتاجية.

1. مشـاريع البنية التحتية: وتتمثل في الاسـتثمار في البنية التحتية المادية مثل الطرق والجسـور والمطارات والموانئ وأنظمة النقل العام. حيث تعزز هذه المشاريع الترابط وتسهل الأنشطة الاقتصادية.
2. المباني والمرافق العامة: وتتمثل في إنشـاء وصـيانة المباني الحكومية والمدارس والمسـتشـفيات والمرافق الترفيهية. حيث تعمل هذه الاستثمارات على تحسين تقديم الخدمات العامة ونوعية الحياة.

3. الآلات والمعدات: وتتمثل في شـــراء الآلات والمركبات والمعدات اللازمة لعمليات القطاع العام. ومن أمثلتها المعدات الطبية للمستشفيات، ومركبات النقل العام، والتكنولوجيا للمكاتب الحكومية.
4. البحث والتطوير: ويتمثل في تمويل الابتكار والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. حيث يمكن للاستثمارات في البحث والتطوير أن تدفع النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية على المدى الطويل.

ثالثا: آثار الإنفاق الحكومي على المؤشرات الاقتصادية

- النمو الاقتصادي: يمكن للإنفاق الحكومي تحفيز النمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات:

1. التأثير المضـاعف: للإنفاق الحكومي تأثير مضـاعف على الاقتصـاد. فعلى سـبيل المثال، يولد الإنفاق على مشـــاريع البنية التحتية فرص عمل ويزيد الطلب على المواد والخدمات، مما يؤدي إلى مزيد من النشـــاط الاقتصادي.
2. تعزيز الإنتاجية: يحســـن الاســـتثمار في البنية التحتية والتعليم والرعاية الصـــحية الإنتاجية ورأس المال البشري، مما يسهم في النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
3. تحفيز القطاع الخاص: يمكن للعقود والمشـــتريات الحكومية أن تحفز نشـــاط القطاع الخاص، لا ســـيما في صناعات البناء والتصنيع والخدمات.

- إعادة توزيع الدخل: يمكن للإنفاق الحكومي أن يقلل من عدم المســـاواة في الدخل والفقر، من خلال البرامج الاجتماعية المستهدفة والتي تشمل ما يلي:

1. برامج الرعاية الاجتماعية: توفر التحويلات مثل إعانات البطالة والمعاشـات التقاعدية والمسـاعدات الغذائية شبكة أمان للفئات الضعيفة من السكان.
2. الخدمات العامة: يمكن أن يؤدي الحصـــول على الرعاية الصـــحية والتعليم والإســـكان بأســـعار معقولة إلى تحسين مستويات المعيشة وتقليل الفوارق الاقتصادية.

- استقرار الاقتصـاد: يلعب الإنفاق الحكومي دورا مهما في استقرار الاقتصـاد، خاصـة خلال فترات الانكماش الاقتصادي، وذلك من خلال:

1. الإنفاق المعاكس للدورات الاقتصـــادية: يمكن لزيادة الإنفاق الحكومي خلال فترات الركود، أن تعوض عن الانخفاض في طلب القطاع الخاص، مما يخفف من أثر الانكماش الاقتصادي.
2. المثبتات التلقائية: تتكيف برامج مثل التأمين ضـــد البطالة والضـــرائب التصـــاعدية تلقائيا مع الظروف الاقتصادية، مما يوفر تأثيرا مستقرا دون الحاجة إلى تدابير سياسية جديدة.

- الدين العام والاســـتدامة المالية: يعد تأثير الإنفاق الحكومي على الدين العام واســـتدامة المالية العامة أحد الاعتبارات الرئيسية بالنظر إلى العوامل التالية:

1. تمويل الدين: يمكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على الاقتراض لتمويل الإنفاق إلى ارتفاع مستويات الدين العام، والتي قد تصبح غير مستدامة بمرور الوقت.
2. مدفوعات الفائدة: تؤدي المستويات المرتفعة من الديون إلى مدفوعات فائدة كبيرة، مما قد يؤدي إلى مزاحمة الإنفاق الأساسي الآخر والحد من المرونة المالية.

- الضغوط التضخمية: يمكن أن يؤثر الإنفاق الحكومي على التضخم، خاصة إذا كان يؤدي إلى اقتصاد محموم، ومن أمثلته:

1. تضخم الطلب والسحب: يمكن أن يؤدي الإنفاق المفرط إلى زيادة الطلب الكلي بما يتجاوز القدرة الإنتاجية للاقتصاد، مما يؤدي إلى التضخم.
2. تضخم دفع التكلفة: يمكن أن يؤدي الإنفاق الحكومي على الأجور والمواد إلى ارتفاع التكاليف، مما يسهم في الضغوط التضخمية.

- الكفاءة وأداء القطاع العام: إن كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي أمران مهمان لتعظيم الآثار الإيجابية، وذلك من خلال:

1. كفاءة التخصيص: يضمن تحديد أولويات الإنفاق بشكل فعال توجيه الموارد إلى المناطق ذات العوائد الاقتصادية والاجتماعية الأعلى.
2. الكفاءة التشغيلية: تقلل الإدارة الفعالة للخدمات والمشاريع العامة من الهدر وتزيد من فوائد الإنفاق الحكومي.

- **المؤشرات الرئيسية للقدرة على تحمل الديون**

تشير القدرة على تحمل الديون إلى قدرة الحكومة على الوفاء بالتزامات ديونها الحالية والمستقبلية، دون الحاجة إلى تخفيف عبء الديون أو تراكم المتأخرات، مع الحفاظ على مسار نمو اقتصادي مستقر. وهو ينطوي على تقييم ما إذا كان بإمكان بلد ما الاستمرار في خدمة ديونه، دون اللجوء إلى الاقتراض المفرط، أو التعديلات المالية الجذرية، التي يمكن أن تزعزع استقرار الاقتصاد.

1. نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي:

- نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي هي مقياس شائع لمستوى ديون البلد بالنسبة إلى ناتجها الاقتصادي. وتشير النسبة المنخفضة إلى قدرة أقوى على خدمة الديون، في حين أن النسبة الأعلى قد تشير إلى مشاكل محتملة تتعلق بالقدرة على تحمل الديون.
- وبشكل عام، يمكن أن تكون النسبة التي تزيد عن 60-70٪ مدعاة للقلق، على الرغم من أن هذه العتبة تختلف تبعا للظروف الاقتصادية للدولة والقدرة المؤسسية.

2. نسب خدمة الدين:

- نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات: تقيس نسبة الإيرادات الحكومية المستخدمة لخدمة الديون (الفوائد وسداد أصل الدين). وتشير النسب المرتفعة إلى أن جزءا كبيرا من الإيرادات يخصص لسداد الديون، مما قد يؤدي إلى مزاحمة النفقات الأساسية الأخرى.
- نسبة خدمة الدين إلى الصادرات: تقيس هذه النسبة، التي تنطبق على البلدان ذات الديون الخارجية الكبيرة، عبء سداد الديون بالنسبة إلى حصيلة التصدير. ويمكن أن تشير النسب المرتفعة إلى إمكانية التأثر بالصدمات الخارجية.

3. مدفوعات الفائدة كحصة من الإيرادات:

- تشير هذه النسبة إلى عبء مدفوعات الفائدة على مالية الحكومة. ويمكن أن تؤدي مدفوعات الفائدة المرتفعة إلى تقييد الحيز المالي، والحد من قدرة الحكومة على تمويل الخدمات والاستثمارات الأساسية.

4. الرصيد الأساسي:

- يشير الرصيد الأولي (الرصيد المالي باستثناء مدفوعات الفائدة) إلى ما إذا كانت الحكومة تولد إيرادات كافية لتغطية نفقاتها غير المتعلقة بالفوائد. ويمكن أن يساعد التوازن الأولي الإيجابي في استقرار مستويات الديون.

- **الآثار المترتبة على القدرة على تحمل الديون**

تعد القدرة على تحمل الديون أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز النمو، وضمان المرونة المالية. ويجب على الحكومات أن تدير مستويات الديون بعناية من خلال سياسات مالية حصيفة، وإدارة فعالة للديون، واستراتيجيات لتعزيز النمو الاقتصادي وحشد الإيرادات. وتعزز مستويات الديون المستدامة ثقة المستثمرين، والاستقرار الاجتماعي والسياسي، والقدرة على الاستجابة للصدمات الاقتصادية، في حين يمكن أن تؤدي الديون غير المستدامة إلى عواقب اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وخيمة.

1. النمو الاقتصادي:

- الآثار الإيجابية: تسمح مستويات الديون المستدامة للحكومات بالاستثمار في البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية، مما يعزز النمو الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل.
- الآثار السلبية: يمكن أن تؤدي الديون غير المستدامة إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض، ومزاحمة الاستثمار الخاص، والحد من النمو المحتمل. كما يمكن أن تحد مستويات الديون المرتفعة من قدرة الحكومة على الاستجابة للصدمات الاقتصادية والاستثمار في الأنشطة المعززة للنمو.

2. المرونة المالية:

- الآثار الإيجابية: توفر مستويات الدين المستدامة مرونة مالية، وتمكن الحكومات من تنفيذ سياسات معاكسة للتقلبات الدورية، وزيادة الاستثمار العام، وتوفير الخدمات الاجتماعية.
- الآثار السلبية: تقلل الديون غير المستدامة من الحيز المالي، مما يجبر الحكومات على تنفيذ تدابير التقشف، أو خفض الخدمات الأساسية، أو زيادة الضرائب، مما قد يزيد من تباطؤ النمو الاقتصادي ويؤدي إلى تفاقم القضايا الاجتماعية.

3. ثقة المستثمر:

- الآثار الإيجابية: تعزز مستويات الديون المستدامة ثقة المستثمرين، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الاقتراض وزيادة الوصول إلى الأسواق المالية. وهذا يمكن أن يجذب الاستثمار الأجنبي ويعزز الاستقرار الاقتصادي.
- الآثار السلبية: تؤدي مستويات الديون غير المستدامة إلى تآكل ثقة المستثمرين، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المخاطر، وزيادة تكاليف الاقتراض، واحتمال فقدان الوصول إلى الأسواق المالية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى أزمة ديون، مع ما يترتب على ذلك من عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة.

4. الاستقرار الاجتماعي والسياسي:

- الآثار الإيجابية: تدعم مستويات الدين المستدامة الاستقرار الاجتماعي والسياسي من خلال تمكين الحكومات من توفير الخدمات العامة، والاستثمار في البرامج الاجتماعية، والحفاظ على ثقة الجمهور.
- الآثار السلبية: يمكن أن تؤدي الديون التي لا يمكن تحملها إلى اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار سياسي، حيث قد تضطر الحكومات إلى تنفيذ تدابير تقشف لا تحظى بشعبية، أو خفض البرامج الاجتماعية، أو زيادة الضرائب. وهذا يمكن أن يقوض ثقة الجمهور ويؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية.

5. التضخم واستقرار العملة:

- الآثار الإيجابية: تساعد مستويات الدين المستدامة في الحفاظ على انخفاض التضخم واستقرار قيمة العملة، مما يسهم في الاستقرار الاقتصادي والقدرة على التنبؤ.
- الآثار السلبية: يمكن أن يؤدي الدين غير المستدام إلى ضغوط تضخمية، خاصة إذا تم تمويله من خلال التوسع النقدي. والذي يمكن أن يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية، وزعزعة استقرار العملة، وإيجاد حالة من عدم اليقين الاقتصادي.

- **استراتيجيات لضمان القدرة على تحمل الديون**

1. السياسة المالية الحكيمة:

- يمكن أن يساعد الحفاظ على ميزانية متوازنة أو عجز مالي يمكن التحكم فيه، خاصة خلال فترات النمو الاقتصادي، في الحفاظ على مستويات مستدامة من الدين.
- يمكن أن يؤدي تنفيذ قواعد المالية العامة، مثل الحدود القصوى للديون، أو متطلبات الميزانية المتوازنة، إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الانضباط المالي.

2. تعزيز النمو الاقتصادي:

- يمكن أن يؤدي تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الاستثمارات في البنية التحتية والتعليم والابتكار، إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وجعل الدين أكثر استدامة.
- تشجيع تنمية القطاع الخاص وتعزيز الإنتاجية يمكن أن يدعم أيضا النمو والاستقرار المالي على المدى الطويل.

3. الإدارة الفعالة للديون:

- يمكن أن يؤدي تنويع حافظة الديون، بما في ذلك توليفة من الديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل، والديون المحلية والخارجية، إلى الحد من التعرض لتغيرات أسعار الفائدة والصدمات الخارجية.
- يمكن أن تساعد المراقبة المنتظمة وإدارة آجال استحقاق الديون وأسعار الفائدة والتعرض لمخاطر العملات في تخفيف المخاطر وضمان القدرة على تحمل الديون.

4. حشد الإيرادات:

- يمكن أن يؤدي تعزيز تحصيل الإيرادات من خلال الإصلاحات الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين الامتثال الضريبي إلى زيادة الإيرادات الحكومية وتقليل الاعتماد على الاقتراض.
- يمكن لاستكشاف مصادر جديدة للإيرادات، مثل ريع الموارد الطبيعية أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص، أن يدعم الاستدامة المالية.

5. إدارة النفقات:

- يمكن للممارسات الفعالة لإدارة الإنفاق العام أن تضمن استخدام الأموال العامة بفعالية وكفاءة، مما يساعد في السيطرة على الإنفاق وخفض العجز المالي.
- يمكن أن يؤدي تحديد أولويات الإنفاق على المجالات عالية التأثير، مثل البنية التحتية والبرامج الاجتماعية، إلى دعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

6. الدعم والتعاون الدولي:

- يمكن أن يؤدي التماس المساعدة التقنية والدعم المالي من المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى توفير الموارد والخبرات اللازمة لإدارة الديون على نحو مستدام.
- يمكن أيضا أن تدعم المشاركة في المبادرات الدولية وبرامج تخفيف عبء الديون، مثل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، القدرة على تحمل الديون.

2.4 السياق التاريخي وتطور السياسة المالية

- **البدايات المبكرة**

1. الاقتصاد الكلاسيكي (القرن 18-19):

- أكدت النظريات الاقتصادية المبكرة، المتأثرة إلى حد كبير بكتاب آدم سميث "ثروة الأمم" (1776)، على الحد الأدنى من التدخل الحكومي في الاقتصاد. حيث اقتصر دور الحكومة على توفير السلع العامة وإنفاذ العقود وحماية العدالة.
- آمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بطبيعة التنظيم الذاتي للأسواق، حيث يحقق العرض والطلب التوازن بشكل طبيعي دون الحاجة إلى سياسة مالية نشطة.

2. الثورة الصناعية (أواخر القرن 18-19):

- جلب التصنيع السريع والتحضر تحديات اقتصادية جديدة، بما في ذلك عدم الاستقرار الاقتصادي، والبطالة، وعدم المساواة الاجتماعية.
- بدأت الحكومات تلعب دورا أكثر نشاطا في معالجة هذه القضايا، ولكن السياسة المالية كانت لا تزال بدائية. وكثيرا ما تركز على موازنة الميزانيات، بدلا من التأثير على الدورات الاقتصادية.

- **الكساد الكبير والثورة الكينزية**

3. الكساد الكبير (ثلاثينيات القرن العشرين):

- سلط الانهيار الاقتصادي في ثلاثينيات القرن العشرين الضوء على قيود الاقتصاد الكلاسيكي، والحاجة إلى تدخل حكومي أكثر نشاطا.
- أدت البطالة والانكماش الهائلان إلى انتشار الفقر والركود الاقتصادي، مما دفع إلى إعادة تقييم نهج السياسة المالية.

4. الاقتصاد الكينزي (1936 فصاعدا):

- أحدث عمل جون مايناردكينز الرائد "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال" ثورة في الفكر الاقتصادي، من خلال الدعوة إلى سياسة مالية نشطة لإدارة الدورات الاقتصادية.
- جادل كينز بأنه يجب على الحكومات زيادة الإنفاق وخفض الضرائب لتحفيز الطلب خلال فترات الانكماش الاقتصادي، بينما يجب عليها خفض الإنفاق وزيادة الضرائب لمنع فرط النشاط الاقتصادي خلال فترات الازدهار.

- **ما بعد الحرب العالمية الثانية ودولة الرفاهية**

5. التوسع الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1970):

- شهدت فترة ما بعد الحرب نموا اقتصاديا كبيرا، مدفوعا إلى حد كبير بالسياسات المالية الكينزية. حيث استثمرت الحكومات بكثافة في البنية التحتية وبرامج الرعاية الاجتماعية والتعليم.
- يهدف صعود دولة الرفاهية إلى توفير شبكة أمان للمواطنين، والحد من عدم المساواة في الدخل وضمان الاستقرار الاقتصادي.

6. الركود التضخمي وصعود النظرية النقدية (سبعينيات القرن العشرين-ثمانينيات القرن العشرين):

- جلبت سبعينيات القرن العشرين تحديات جديدة مع الركود التضخمي، وهو مزيج من التضخم المرتفع والبطالة المرتفعة، والتي كافحت السياسات الكينزية لمعالجتها.
- انتقد الاقتصاديون النقديون، بقيادة ميلتون فريدمان، التدخل الحكومي المفرط، وجادلوا للسيطرة على المعروض النقدي لإدارة التضخم. وأدى ذلك إلى التحول نحو سياسات مالية أكثر تحفظا، مع التركيز على الميزانيات المتوازنة وخفض الإنفاق الحكومي.

- **السياسة المالية الحديثة.**

7. الليبرالية الجديدة والعولمة (ثمانينيات القرن العشرين-أواخر القرن العشرين):

- أعادت الحقبة الليبرالية الجديدة، التي اتسمت بإلغاء القيود والخصخصة والحد من التدخل الحكومي - أعادت تشكيل السياسة المالية. وركزت الحكومات على تهيئة الظروف المواتية لنمو القطاع الخاص، والذي غالبا ما كان على حساب الإنفاق الاجتماعي.
- أثرت العولمة أيضا على السياسة المالية، حيث كان على الحكومات أن تبحر في تعقيدات الاقتصادات المفتوحة، وتدفقات رأس المال، والمنافسة الدولية.

8. الأزمات المالية والتحفيز المالي (2008 فصاعدا):

- كانت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 بمثابة عودة للحوافز المالية المستوحاة من الكينزية. حيث نفذت الحكومات في مختلف أنحاء العالم حزما مالية ضخمة لتثبيت استقرار اقتصاداتها، بما في ذلك عمليات إنقاذ البنوك، والإنفاق على البنية الأساسية، والتخفيضات الضريبية.
- سلطت الأزمة الضوء أيضا على أهمية الاستدامة المالية ومخاطر ارتفاع الدين العام. مما أثار مناقشات حول التوازن بين التحفيز والتقشف.

9. جائحة COVID-19 وما بعدها (2020 إلى الوقت الحاضر):

- أدت جائحة كوفيد-19 إلى استجابات غير مسبوقة في المالية العامة، حيث اتخذت الحكومات تدابير مالية واسعة النطاق لدعم النظم الصحية والشركات والأسر.
- أكدت الجائحة الحاجة إلى أطر مالية مرنة يمكنها الاستجابة للصدمات، مع ضمان الاستدامة على المدى الطويل.

3.4 كيف يتم استخدام ادوات السياسة المالية

اولا: دور السياسة المالية في الاستقرار الاقتصادي والنمو

تعتبر السياسة المالية العامة أداة حيوية للحكومات لإدارة الأداء الاقتصادي، وضمان الاستقرار، وتعزيز النمو المستدام على المدى الطويل. وهو يوازن بين الهدفين المزدوجين المتمثلين في تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ويشمل:

1. الاستقرار الاقتصادي:

- التدابير المعاكسة للتقلبات الدورية: تستخدم السياسة المالية لمواجهة التقلبات الاقتصادية، وذلك خلال فترات الركود، حيث يُمكن للسياسات المالية التوسعية (زيادة الإنفاق وخفض الضرائب) أن تعزز الطلب الكلي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتشغيل العمالة. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تساعد السياسات الانكماشية (خفض الإنفاق وزيادة الضرائب) في تهدئة فرط النشاط الاقتصادي والسيطرة على التضخم.
- عوامل الاستقرار التلقائية: تتكيف بعض آليات المالية العامة، مثل إعانات البطالة والضرائب التصاعدية، تلقائيا مع الظروف الاقتصادية دون تدخل حكومي صريح، مما يساعد على تخفيف حدة الدورات الاقتصادية.

2. النمو الاقتصادي:

- تطوير البنية التحتية: يعزز الاستثمار الحكومي في البنية التحتية (الطرق والجسور والمرافق) الإنتاجية من خلال تحسين كفاءة الأنشطة الاقتصادية وخفض التكاليف للشركات.

- استثمار رأس المال البشري: يؤدي الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية إلى تحسين جودة القوى العاملة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- البحث والتطوير: يمكن للسياسات المالية التي تدعم البحث والتطوير أن تعزز الابتكار، مما يؤدي إلى التقدم التكنولوجي وزيادة القدرة التنافسية في السوق العالمية.
- بيئة الأعمال: يمكن للحوافز والإعانات الضريبية أن تحفز الاستثمار الخاص، وتعزز نمو الأعمال وتوفير فرص العمل.

ثانيا: تأثير مضاعفات المالية العامة الدورة الاقتصادية

تقيس مضاعفات المالية العامة تأثير سياسة المالية العامة والتغيرات في الإنفاق الحكومي والضرائب على الناتج المحلي الإجمالي، حيث تلعب دورا مهما في تفسير كيفية تأثير التدخلات المالية على الدورة الاقتصادية، خلال فترات النمو والركود والتعافي. وللمضاعفات المالية العامة تأثير كبير على إجمالي الناتج المحلي والدورة الاقتصادية، مما يؤدي بطريقة مباشرة إلى توضيح كيفية استخدام الحكومات لسياسة المالية العامة، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحفيز النمو المستدام، وإدارة التضخم.

وتعتبر العوامل التي تؤثر على المضاعفات، والعوامل الخاصة بسياق المالية العامة، عوامل بالغة الأهمية لتصميم تدخلات مالية فعالة تعزز الاستقرار الاقتصادي والرخاء على المدى الطويل. ويمكن للتقييم الدقيق والإدارة الحكيمة لسياسات المالية العامة أن توظف الآثار الإيجابية للمضاعفات، والدورات الاقتصادية السلسة، وأن تضمن النمو الاقتصادي المستدام.

- **التأثير على الناتج المحلي الإجمالي**

التأثير الايجابي على الناتج المحلي الإجمالي:

- التحفيز أثناء فترات الركود: عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود، وهناك فجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والمقدر، يمكن أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب إلى تحفيز الطلب، وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. وعليه، فإن تأثير المضاعف يؤدي إلى تضخيم التدخل المالي الأولي، مما يسهم في زيادة أكبر في النشاط الاقتصادي.
- وعلى سبيل المثال، إذا أنفقت الحكومة على مشاريع البنية التحتية، فإن ذلك لا يؤدي فقط إلى زيادة الطلب بشكل مباشر على خدمات ومواد البناء، بل يعزز أيضا بشكل غير مباشر فرص العمل والدخل، مما يزيد من الاستهلاك والنشاط الاقتصادي العام.
- تأثير المضاعف: يحدد المضاعف المالي الزيادة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن ضخ أولي للإنفاق الحكومي. على سبيل المثال، إذا كان المضاعف 1.5، فإن زيادة قدرها 100 مليون دولار في الإنفاق

الحكومي ستؤدي إلى زيادة قدرها 150 مليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي. وعادة ما يتم ملاحظة مضاعفات أعلى عندما يكون لدى الاقتصاد موارد خاملة، كما هو الحال خلال فترات ارتفاع معدلات البطالة.

التأثير السلبي على الناتج المحلي الإجمالي:

- إجراءات التقشف: يمكن أن يكون لتخفيضات الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب تأثير انكماشي على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بدوره له تأثير خاصة خلال فترات الانكماش الاقتصادي، حيث يمكن أن تؤدي هذه التدابير إلى تفاقم الركود. فعلى سبيل المثال، إذا خفضت الحكومة الإنفاق بمقدار 100 مليون دولار، وكان المضاعف 1.2، فإن الناتج المحلي الإجمالي سينخفض بمقدار 120 مليون دولار. ويمكن أن يؤدي هذا الانخفاض إلى انخفاض الدخل، وانخفاض الاستهلاك، والمزيد من الانكماش الاقتصادي.
- تأثير المزاحمة: إذا أدى الإنفاق الحكومي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، فإنه يمكن أن يزاحم الاستثمار الخاص. كما إن ارتفاع أسعار الفائدة يجعل الاقتراض أكثر تكلفة للشركات والمستهلكين، مما يمكن أن يقلل من الاستثمار والإنفاق، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي.
- يكون هذا التأثير أكثر وضوحا في الاقتصادات التي تعمل بكامل طاقتها أو بالقرب منها، حيث يتنافس الطلب الحكومي المتزايد مع طلب القطاع الخاص على الموارد.

التأثير على الدورة الاقتصادية

- **تجانس الدورة الاقتصادية:**

- السياسة المالية لمواجهة التقلبات الدورية: المضاعفات المالية هي مفهوم أساسي للسياسة المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية، حيث تعمل الحكومة بنشاط على تغيير سياساتها الإنفاقية والضريبية لتخفيف التقلبات الاقتصادية.
- وخلال فترات الركود، يمكن للسياسة المالية التوسعية (زيادة الإنفاق أو التخفيضات الضريبية) أن تخفف من حدة الانكماش عن طريق زيادة الطلب والحد من البطالة. وعلى العكس من ذلك، وخلال فترات الازدهار، يمكن أن تساعد السياسة المالية الانكماشية (خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب) في تهدئة الاقتصاد ومنع فرط النشاط الاقتصادي.
- المثبتات التلقائية: تتأثر المضاعفات المالية أيضا بعوامل الاستقرار التلقائية، مثل إعانات البطالة والضرائب التصاعدية، التي تتكيف تلقائيا مع الظروف الاقتصادية. وخلال فترات الركود، تؤدي هذه التدابير إلى زيادة الإنفاق دون اتخاذ إجراءات تشريعية جديدة، مما يساعد على استقرار الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، مع ارتفاع معدلات البطالة، يزداد الإنفاق الحكومي على الاستحقاقات، مما يوفر دعم الدخل للأفراد المتضررين ويحافظ على الطلب.

- **إطالة أمد الدورات الاقتصادية:**

- السياسات المسايرة للدورات الاقتصادية: يمكن أن تنجم أخطاء نتيجة للسياسات المالية المسايرة للتقلبات الدورية، حيث تؤدي الإجراءات الحكومية إلى تضخيم الدورات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي خفض

الإنفاق أثناء الركود إلى تفاقم الانكماش، في حين أن زيادة الإنفاق أثناء فترة الازدهار يمكن أن تؤدي إلى فرط النشاط والتضخم. ويمكن أن تؤدي هذه السياسات إلى مزيد من التقلبات الاقتصادية، وزيادة سعة الدورات الاقتصادية واحتمال التسبب في عدم الاستقرار الاقتصادي.

- مخاوف القدرة على تحمل الديون: يمكن أن يؤدي الاستخدام المستمر للسياسة المالية التوسعية دون اعتبار للقدرة على تحمل الديون إلى ارتفاع مستويات الدين العام. وبمرور الوقت، يمكن أن يحد ذلك من قدرة الحكومة على الاستجابة للدورات الاقتصادية المستقبلية، حيث يمكن لمستويات الدين المرتفعة أن تقيد الحيز المالي وتؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض. وفي الحالات الشديدة، يمكن أن يؤدي الدين المفرط إلى أزمات مالية، مما يفرض تدابير تقشفية يمكن أن تعمق الركود، وتطيل أمد الوصول للانتعاش الاقتصادي.

- **الآثار طويلة المدى**

1. **التحسينات الهيكلية:**

- تحسينات الإنتاجية: يمكن أن يؤدي الاستخدام الفعال للسياسة المالية إلى تحسينات في الإنتاجية على المدى الطويل. ومن الممكن أن تؤدي الاستثمارات في البنية الأساسية والتعليم والتكنولوجيا إلى رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد، الأمر الذي يؤدي إلى نمو مستدام طويل الأجل. وعلى سبيل المثال، يمكن للإنفاق الحكومي على البنية التحتية للنقل أن يخفض تكاليف الأعمال، ويحسن الكفاءة، ويحفز النشاط الاقتصادي، بما يتجاوز التأثير المضاعف الأولي.
- تنمية رأس المال البشري: تعزز الاستثمارات الحكومية في الصحة والتعليم رأس المال البشري، مما يؤدي إلى قوة عاملة أكثر مهارة وإنتاجية. وتحقق هذه الاستثمارات فوائد طويلة الأجل، وتسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي المحتمل وزيادة مرونة النمو الاقتصادي.

2. **الضغوط التضخمية:**

- تضخم الطلب والسحب: إذا أدت السياسة المالية إلى تجاوز الطلب للقدرة الإنتاجية للاقتصاد، فقد يؤدي ذلك إلى تضخم الطلب والسحب. ويزداد احتمال حدوث ذلك خلال فترات النمو الاقتصادي القوي حيث يتم سد فجوة الناتج. كما يمكن أن تؤدي المضاعفات المرتفعة المستمرة دون تحسينات مقابلة في جانب العرض إلى ضغوط تضخمية، مما يستلزم تدخلات السياسة النقدية لتحقيق استقرار الأسعار.

ثالثا: سياسات المالية العامة المعاكسة للدورات الاقتصادية

- **المثبتات التلقائية:**

1. **إعانات البطالة:**

- خلال فترات الانكماش الاقتصادي، تؤدي عوامل الاستقرار التلقائية مثل إعانات البطالة إلى زيادة الإنفاق الحكومي دون اتخاذ إجراءات تشريعية جديدة، مما يدعم الدخل والطلب.
- تساعد هذه الفوائد على استقرار الاقتصاد، من خلال الحفاظ على الإنفاق الاستهلاكي وتقليل عمق الركود.

2. الضرائب التصاعدية:

- تقوم النظم الضريبية التصاعدية تلقائيا بتعديل الأعباء الضريبية على أساس مستويات الدخل، مما يوفر المزيد من الدخل المتاح للأسر ذات الدخل المنخفض، خلال فترات الركود.
- يساعد هذا النهج على استقرار الاستهلاك والطلب، مما يسهم في الاستقرار الاقتصادي والنمو

3. التدابير المالية التقديرية:

- حزم التحفيز: خلال فترات الركود، يمكن للحكومات تنفيذ تدابير مالية تقديرية مثل حزم التحفيز لضخ السيولة في الاقتصاد وتعزيز الطلب. ويمكن أن تشمل هذه الحزم مزيجا من التخفيضات الضريبية، والمدفوعات المباشرة للأسر، وزيادة الإنفاق العام.

4. السياسات المالية طويلة الأجل

- تشمل سياسات المالية العامة الرامية إلى تحفيز النمو الاقتصادي مجموعة من الاستراتيجيات، بما في ذلك زيادة الإنفاق الحكومي، والتخفيضات والحوافز الضريبية، والإصلاحات الهيكلية، والتدابير المعاكسة للدورات الاقتصادية، والاستثمارات الطويلة الأجل في رأس المال البشري والاستدامة. ومن خلال الاستفادة الفعالة من هذه السياسات، يمكن للحكومات تعزيز بيئة مواتية للنمو الاقتصادي، وتعزيز الإنتاجية، وتحسين مستويات المعيشة. ويكمن مفتاح نجاح السياسة المالية في الموازنة بعناية بين الحوافز القصيرة الأجل والاستدامة الطويلة الأجل، وضمان أن يكون النمو قويا وشاملا للجميع.

- **الاستثمار المستدام في رأس المال البشري:**

1. التعليم والتدريب:

- يمكن للاستثمار طويل الأجل في برامج التعليم والتدريب المهني، أن يعزز مهارات القوى العاملة، ويزيد الإنتاجية والابتكار.
- تضمن مبادرات التعلم مدى الحياة، وبرامج إعادة صقل المهارات، قدرة العمال على التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة والتقدم التكنولوجي.

2. الإنفاق على الرعاية الصحية:

- يحسن الاستثمار في أنظمة الرعاية الصحية صحة السكان، ويقلل من خسائر الإنتاجية بسبب المرض ويزيد الناتج الاقتصادي العام.
- تسهم تدابير الرعاية الصحية الوقائية، والحصول على الرعاية الطبية الجيدة، في زيادة إنتاجية القوى العاملة وقدرتها على الصمود.

- **الاستدامة البيئية:**

- الاستثمارات الخضراء:

1. تعزز السياسات المالية التي تدعم الاستثمارات الخضراء، مثل مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة، كما تعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل مع معالجة التحديات البيئية.
2. توفر هذه الاستثمارات صناعات وفرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى التنويع الاقتصادي والقدرة على الصمود.

- التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره:

1. يمكن أن يؤدي تخصيص الأموال لمشاريع التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، إلى حماية الاقتصادات من الآثار السلبية لتغير المناخ، مما يضمن النمو المستدام.
2. تدعم السياسات التي تحفز الحد من الكربون والحفاظ على البيئة - تدعم الأهداف الاقتصادية والبيئية على حد سواء.

رابعا: تحقيق التوازن بين الأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل

يمثل تحقيق التوازن بين الأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل في سياسة المالية العامة تحديا كبيرا لواضعي السياسات، لأنه يتطلب مواءمة الاحتياجات الاقتصادية الفورية مع النمو والاستقرار المستدامين على المدى الطويل. وفيما يلي توضيح حول كيفية تحقيق هذا التوازن:

- **الأهداف قصيرة المدى**

1. الاستقرار الاقتصادي:

- تدابير مواجهة التقلبات الدورية: في أوقات الانكماش الاقتصادي، قد تنفذ الحكومات سياسات مالية توسعية، مثل زيادة الإنفاق العام أو خفض الضرائب، لتحفيز الطلب وتعزيز النشاط الاقتصادي. وعلى العكس من ذلك، وخلال فترات فرط النشاط، يمكن اعتماد تدابير انكماشية لتهدئة الاقتصاد.
- دعم العمالة: غالبا ما تهدف السياسات المالية قصيرة الأجل إلى الحد من البطالة، من خلال برامج الأشغال العامة، أو الإعانات، أو مبادرات توفير فرص العمل المباشرة، مما يوفر الإغاثة الفورية للسكان المتضررين.
- السيطرة على التضخم: تعد إدارة التضخم من خلال التعديلات المالية، مثل تغيير معدلات الضرائب أو الإنفاق الحكومي، أمرا حيويا للحفاظ على استقرار الأسعار، وحماية القوة الشرائية على المدى القصير.

2. الاستجابة للأزمات:

- التمويل الطارئ: تعتبر التدخلات المالية السريعة مهمة أثناء الأزمات، مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات المالية أو الأوبئة. ويمكن أن تشمل هذه التدابير التحويلات النقدية المباشرة، وتمويل الرعاية الصحية في حالات الطوارئ، ودعم الأعمال للتخفيف من الآثار الفورية.

- **الأهداف طويلة الأجل**

1. النمو الاقتصادي المستدام:

- الاستثمار في البنية التحتية: تركز سياسات المالية العامة طويلة الأجل على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية التي تعزز الإنتاجية، مثل شبكات النقل وأنظمة الطاقة والبنية التحتية الرقمية.
- تنمية رأس المال البشري: تسهم السياسات التي تهدف إلى التعليم والرعاية الصحية وتدريب القوى العاملة في زيادة مهارات القوى العاملة وصحتها، وتعزيز النمو المستدام.

2. الاستدامة المالية:

- إدارة الدين: يعد ضمان بقاء الدين العام عند مستويات يمكن التحكم فيها أمرا بالغ الأهمية لصحة المالية العامة على المدى الطويل. الأمر الذي ينطوي على موازنة الموازنات على مدى الدورة الاقتصادية، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والحفاظ على ممارسات الاقتراض الحكيمة.
- تعزيز الإيرادات: يساعد تطوير أنظمة ضريبية فعالة وتوسيع القاعدة الضريبية على تأمين تدفقات إيرادات مستقرة، وهو أمر ضروري لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل والحفاظ على الانضباط المالي.

3. الإصلاحات الهيكلية:

- إصلاحات السياسات: يمكن أن يؤدي تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في مجالات مثل أسواق العمل، والأطر التنظيمية، وكفاءة القطاع العام، إلى دفع عجلة النمو والاستقرار الاقتصاديين على المدى الطويل.
- البرامج الاجتماعية: غالبا ما تشمل السياسات المالية طويلة الأجل شبكات الأمان الاجتماعي، وأنظمة المعاشات التقاعدية، التي تضمن الاستقرار الاجتماعي والنمو العادل.

- **تحقيق التوازن بين الأهداف**

إن تحقيق التوازن بين أهداف سياسة المالية العامة في الأجلين القصير والطويل، ينطوي على إجراء دقيق يتمثل في تلبية الاحتياجات الاقتصادية الفورية، مع إرساء الأساس للنمو والاستقرار المستدامين. ويتطلب ذلك التخطيط الاستراتيجي، والقدرة على التكيف، والتنسيق مع مجالات السياسات الأخرى لتحقيق إطار مالي متناغم وفعال.

1. التخطيط الاستراتيجي: يحتاج صانعو السياسات إلى إطار استراتيجي واضح، يوائم بين التدابير قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل. ويتضمن ذلك تحديد أولويات، وجداول زمنية، ومقاييس أداء واضحة.

2. المرونة والتكيف: يجب أن تكون سياسات المالية العامة قابلة للتكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة. حيث تسمح المرونة بإجراء تعديلات استجابة للصدمات غير المتوقعة، مع أخذ الأهداف طويلة الأجل بعين الاعتبار.

3. التنسيق مع السياسة النقدية: يعزز التنسيق الفعال بين السياسات المالية والنقدية الاستقرار الاقتصادي العام. وبينما تعالج السياسة المالية الطلب من خلال الإنفاق والضرائب، تدير السياسة النقدية المعروض النقدي وأسعار الفائدة.

4. إشراك أصحاب المصلحة: يضمن إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشركات والجمعيات المهنية والمجتمع المدني، أن تكون سياسات المالية العامة شاملة وتعكس أهدافا مجتمعية واسعة النطاق.

- **العدالة وإعادة التوزيع**

تلعب سياسة المالية العامة دورا مهما في معالجة عدم المساواة في الدخل، من خلال آليات تعيد توزيع الثروة، وتوفر السلع والخدمات العامة لتعزيز العدالة. وفيما يلي نظرة متعمقة على كيفية استخدام سياسة المالية العامة للحد من عدم المساواة في الدخل:

- إعادة التوزيع المباشر من خلال الضرائب

1. الضرائب التصاعدية:

- زيادة معدلات الضرائب على الدخول الأعلى: تفرض الأنظمة الضريبية التصاعدية معدلات ضريبية أعلى على شرائح الدخل الأعلى، مما يضمن مساهمة الأفراد الأكثر ثراء بحصة أكبر من دخلهم في الإيرادات الحكومية. وهذا يساعد على إعادة توزيع الثروة من الأغنياء إلى الأقل ثراء.
- ضرائب الثروة والممتلكات: يمكن أن تستهدف الضرائب على الأصول؛ مثل الممتلكات والميراث ومكاسب رأس المال، تركيزات الثروة، مما يعزز أهداف إعادة التوزيع.

2. الإعفاءات والخصومات الضريبية:

- ائتمان ضريبة الدخل المكتسب (EITC): توفر برامج مثل EITC ائتمانات ضريبية قابلة للاسترداد للأفراد والأسر العاملة ذات الدخل المنخفض والمتوسط، مما يعزز دخلهم بشكل فعال ويقلل من عدم المساواة.
- الإعفاءات الضريبية للأطفال: يمكن أن يؤدي توفير الإعفاءات الضريبية للمعالين، إلى تخفيف العبء المالي على الأسر ذات الدخل المنخفض بشكل كبير، مما يعزز دخلها المتاح.

- إعادة التوزيع غير المباشر من خلال الإنفاق العام

1. برامج الرعاية الاجتماعية:

- الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية: توفر المعاشات التقاعدية العامة ونظم الضمان الاجتماعي، شبكة أمان للمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، مما يحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل بين الشرائح السكانية الضعيفة.
- إعانات البطالة: يساعد توفير التأمين ضد البطالة على دعم الأفراد الذين يفقدون وظائفهم، ويمنعهم من الوقوع في براثن الفقر أثناء فترات الانكماش الاقتصادي.

2. الرعاية الصحية والتعليم:

- الرعاية الصحية الشاملة: تضمن أنظمة الرعاية الصحية العامة حصول جميع الأفراد على الخدمات الطبية بغض النظر عن دخلهم، مما يقلل من الأعباء المالية المتعلقة بالصحة ويعزز المساواة.
- تمويل التعليم: يساعد الاستثمار في التعليم العام، بما في ذلك التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي والثانوي، والتعليم العالي، على تكافؤ الفرص من خلال توفير فرص متساوية لجميع المواطنين، لتطوير مهاراتهم وتحسين فرصهم الاقتصادية.

3. الإعانات والخدمات العامة:

- إعانات الإسكان: يساعد توفير خيارات الإسكان الميسور التكلفة، والإعانات للأسر ذات الدخل المنخفض، على خفض تكاليف المعيشة وتحسين مستوى معيشتها.
- النقل العام: يعزز الاستثمار في أنظمة النقل العام الوصول إلى الوظائف والخدمات للأفراد ذوي الدخل المنخفض، ويعزز الحراك الاقتصادي ويقلل من عدم المساواة.

- التمكين الاقتصادي وتوفير فرص العمل:

1. برامج التدريب والتوظيف الوظيفي:

- تنمية القوى العاملة: تزود برامج التدريب والتوظيف التي تمولها الحكومة، الأفراد بالمهارات اللازمة لتأمين وظائف ذات رواتب أفضل، وبالتالي معالجة عدم المساواة في الدخل.
- برامج الأشغال العامة: يمكن أن توفر مشاريع الأشغال العامة فرص عمل فورية للعاطلين عن العمل، مما يعزز دخلهم ويحد من عدم المساواة.

2. دعم الأعمال الصغيرة:

- الحصول على الائتمان: يساعد تقديم القروض الصغيرة والدعم المالي للشركات الصغيرة ورواد الأعمال، ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى خلفيات ضعيفة، على تعزيز التنوع الاقتصادي وتقليص فجوات الدخل.
- برامج تطوير الأعمال: يمكن أن يؤدي تقديم التدريب والتوجيه والموارد للشركات الصغيرة، إلى تعزيز معدلات نجاحها للإسهام في مشهد اقتصادي أكثر إنصافا.

- إصلاحات هيكلية طويلة الأجل

1. سياسات الحد الأدنى للأجور:

- مبادرات الأجور المعيشية: يضمن تنفيذ قوانين الحد الأدنى للأجور، وتعديلها بانتظام لتعكس تكاليف المعيشة، حصول جميع العمال على دخل كاف لتلبية احتياجاتهم الأساسية، مما يقلل من التفاوت في الدخل.

2. لوائح سوق العمل:

- حقوق العمال وحمايتهم: تعزيز قوانين العمل لحماية حقوق العمال، بما في ذلك الأجور العادلة، وظروف العمل الآمنة، والحق في تكوين جمعيات مهنية، مما يعزز المعاملة العادلة وتوزيع الدخل.

- الرصد والتقييم

- السياسات القائمة على البيانات، وتتضمن: التقييمات المنتظمة، حيث يساعد إجراء تقييمات منتظمة لتوزيع الدخل وفعالية سياسات المالية العامة على تحديد المجالات التي يستمر فيها عدم المساواة، ويسمح بإجراء تعديلات على السياسات في الوقت المناسب. في حين تضمن الشفافية والمساءلة بخصوص كيفية تخصيص الأموال وإنفاقها، تعزيز الثقة والفعالية في معالجة عدم المساواة في الدخل.

- برامج الرعاية الاجتماعية وفعاليتها

- تعد برامج الرعاية الاجتماعية، حجر الزاوية في السياسة المالية، التي تهدف إلى الحد من عدم المساواة في الدخل وتعزيز العدالة. وتوفر هذه البرامج المساعدة المالية، والخدمات الأساسية للشرائح الضعيفة من السكان، مما يبني شبكة أمان تدعم مستويات المعيشة الأساسية. وفيما يلي نظرة متعمقة على برامج الرعاية الاجتماعية المختلفة وفعاليتها:

أنواع برامج الرعاية الاجتماعية

1. برامج دعم الدخل:

- إعانات البطالة: توفر مساعدة مالية مؤقتة للأفراد الذين فقدوا وظائفهم، مما يساعدهم في الحفاظ على مستوى معيشتهم أثناء بحثهم عن عمل جديد.
- الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية: تقدم هذه البرامج مدفوعات منتظمة للأفراد المتقاعدين وذوي الاحتياجات الخاصة، والباقين على قيد الحياة من ذوي العمال المتوفين، مما يضمن حصولهم على مصدر دخل ثابت.

- التحويلات النقدية المشروطة: هي مدفوعات للأسر ذات الدخل المنخفض، تعتمد على سلوكيات محددة، مثل ضمان التحاق الأطفال بالمدرسة وتلقي اللقاحات.

2. برامج الرعاية الصحية:

- Medicaid و Medicare: توفر مثل هذه البرامج في الولايات المتحدة الأمريكية تغطية صحية للأفراد ذوي الدخل المنخفض (Medicaid) وكبار السن (Medicare)، مما يضمن الوصول إلى الرعاية الطبية بغض النظر عن الوضع المالي.
- الرعاية الصحية الشاملة: تقدم العديد من البلدان أنظمة رعاية صحية شاملة، يتم تمويلها من خلال الضرائب، والتي توفر خدمات طبية شاملة لجميع المواطنين.

3. المساعدة الغذائية:

- وذلك على مثال برنامج المساعدة الغذائية التكميلية (SNAP): والذي يعرف أيضا باسم قسائم الطعام، ويوفر هذا البرنامج الأمريكي أموالا لشراء الطعام، مما يساعد الأسر ذات الدخل المنخفض على تحمل تكاليف وجبات مغذية.
- برامج الوجبات المدرسية: توفر هذه البرامج وجبات مجانية أو مخفضة التكلفة للطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض، مما يضمن حصول الأطفال على التغذية الكافية.

4. المساعدة السكنية:

- الإسكان العام: توفر الحكومات خيارات إسكان ميسورة التكلفة، للأسر ذات الدخل المنخفض، مما يقلل من تكاليف الإسكان ويحسن الظروف المعيشية.
- قسائم الإسكان: تقدم بعض البرامج في الولايات المتحدة قسائم تدعم مدفوعات الإيجار للأسر المؤهلة ذات الدخل المنخفض، مما يسمح لهم باختيار مساكنهم.

5. التعليم ودعم رعاية الطفل:

- التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة: توفر برامج مثل Head Start في الولايات المتحدة خدمات التعليم المبكر والصحة والتغذية للأطفال ذوي الدخل المنخفض وأسرهم.
- إعانات رعاية الطفل: تساعد هذه الإعانات الأسر ذات الدخل المنخفض على تحمل تكاليف رعاية جيدة للأطفال، مما يمكن الآباء من العمل أو متابعة التعليم.

فعالية برامج الرعاية الاجتماعية

1. الحد من الفقر:

- دعم الدخل: أثبتت برامج مثل إعانات البطالة والضمان الاجتماعي فعاليتها في الحد من الفقر بين الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما كبار السن والعاطلين عن العمل.
- التحويلات النقدية المشروطة: نجحت التحويلات النقدية المشروطة في الحد من الفقر، وتحسين المخرجات الصحية والتعليمية في بلدان مثل البرازيل (بولسا فاميليا) والمكسيك (الفرص).

2. تحسين النتائج الصحية:

- Medicaid وMedicare: أدت هذه البرامج إلى تحسين كبير في الوصول إلى الرعاية الصحية للسكان ذوي الدخل المنخفض وكبار السن، مما أدى إلى نتائج صحية أفضل وانخفاض معدلات الوفيات.
- الرعاية الصحية الشاملة: تعاني البلدان التي لديها أنظمة رعاية صحية شاملة بشكل عام، من تفاوتات صحية أقل، ومؤشرات صحية عامة أفضل.

3. تعزيز التعليم والتنمية:

- التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة: ثبت أن برامج مثل برنامج Head Start تعمل على تحسين الاستعداد للمدرسة والنتائج التعليمية طويلة الأجل للأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض.
- برامج الوجبات المدرسية: تسهم هذه البرامج في تحسين التغذية، والتي ترتبط بتحسين التطور المعرفي والأداء الأكاديمي.

4. الاستقرار الاقتصادي والتنقل:

- المساعدة السكنية: توفر برامج مثل الإسكان العام وقسائم الإسكان ظروفا معيشية مستقرة، مما يقلل من التشرد، ويسمح للأسر بتخصيص المزيد من الموارد للاحتياجات الأساسية الأخرى.
- إعانات رعاية الطفل: تمكن الآباء من المشاركة في القوى العاملة أو مواصلة التعليم، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والتنقل.

التحديات والاعتبارات

1. التمويل والاستدامة:

- قيود الميزانية: يمثل ضمان التمويل الكافي والمستدام لبرامج الرعاية الاجتماعية تحديا دائما، لا سيما خلال فترات الانكماش الاقتصادي.

- الكفاءة والاستهداف: يعد الاستهداف الفعال للفوائد لمن هم في أمس الحاجة إليها، مع تقليل التكاليف الإدارية والاحتيال، أمرا ضروريا لاستدامة برامج الرعاية الاجتماعية.

2. تصميم البرنامج وتنفيذه:

- إمكانية الوصول: يجب تصميم البرامج بحيث يسهل الوصول إليها، مع الحد الأدنى من العقبات البيروقراطية، لضمان استفادة الأفراد المؤهلين منها.
- التكامل والتنسيق: يعد تنسيق برامج الرعاية الاجتماعية المختلفة، لتوفير دعم شامل دون ازدواجية أو ثغرات، أمرا بالغ الأهمية لتحقيق الفعالية.

3. التأثير طويل المدى:

- الاتكالية مقابل التمكين: إن تحقيق التوازن بين الإغاثة الفورية واستراتيجيات التمكين طويلة الأجل، مثل التدريب الوظيفي والتعليم، أمر ضروري للحد من الاتكالية وتعزيز الاكتفاء الذاتي.
- الإدماج الاقتصادي والاجتماعي: يجب أن تهدف البرامج إلى دمج المستفيدين في الاقتصاد والمجتمع الأوسع، وتعزيز الإدماج والحد من الوصم الاجتماعي.

وبالإجمال، تعد برامج الرعاية الاجتماعية أدوات حيوية للسياسة المالية لمعالجة عدم المساواة في الدخل وتعزيز الإنصاف. وتعتمد فعاليتها على التصميم الدقيق، والتمويل الكافي، والتنفيذ القوي، مما يضمن أنها لا توفر الإغاثة الفورية فحسب، بل أيضا الفرص الطويلة الأجل للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وفي حين تعالج سياسة المالية العامة عدم المساواة في الدخل من خلال توليفة من الضرائب التصاعدية، والإنفاق العام المستهدف، ومبادرات التمكين الاقتصادي، والإصلاحات الهيكلية، فإنه ومن خلال إعادة توزيع الموارد وتوفير الخدمات العامة الأساسية، يمكن لسياسة المالية العامة أن تخفف إلى حد كبير من التفاوتات في الدخل وأن تعزز بناء مجتمع أكثر إنصافا.

خامسا: مبادئ السياسات المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية

تعتبر السياسات المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية أدوات مهمة لتحقيق استقرار الاقتصاد، وتهدف إلى تخفيف حدة تقلبات الدورة التجارية؛ إما عن طريق تحفيز الاقتصاد أثناء فترات الركود، أو تقييده خلال فترات النمو المفرط. وفيما يلي تفصيل لمبادئ وآليات وفعالية سياسات المالية العامة المعاكسة للتقلبات الدورية.

1. الاستقرار الاقتصادي:

- تحفيز الطلب: خلال فترات الانكماش الاقتصادي، تهدف السياسات المالية المعاكسة للتقلبات الدورية إلى تعزيز الطلب الكلي للحد من البطالة ومنع المزيد من الانكماش الاقتصادي.
- احتواء فرط النشاط الاقتصادي: في فترات النمو الاقتصادي السريع، تهدف هذه السياسات إلى الحد من الطلب المفرط، والسيطرة على التضخم، ومنع نشوء فقاعات الأصول.

2. المثبتات التلقائية مقابل التدابير التقديرية:

- المثبتات التلقائية: وهي آليات مالية مدمجة تعمل بشكل طبيعي على زيادة الإنفاق أو خفض الضرائب استجابة للظروف الاقتصادية دون اتخاذ إجراءات تشريعية إضافية. ومن الأمثلة على ذلك إعانات البطالة ونظم الضرائب التصاعدية.
- السياسة المالية التقديرية: هي إجراءات مقصودة تتخذها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي، مثل تغيير معدلات الضرائب أو تغيير الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية.

3. آليات السياسات المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية

تعد السياسات المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية أدوات حيوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التخفيف من آثار الانكماش الاقتصادي والحد من النمو المفرط. وتعتمد فعاليتها على التنفيذ في الوقت المناسب وحسن التوجيه، والتنسيق مع السياسة النقدية، والحفاظ على الاستدامة المالية على المدى الطويل.

- **السياسة المالية التوسعية (خلال فترات الركود):**

- زيادة الإنفاق الحكومي: قد تزيد الحكومة الإنفاق على البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية لتوفير فرص العمل وتحفيز النشاط الاقتصادي.
- التخفيضات الضريبية: يؤدي تخفيض الضرائب على الدخل الشخصي ودخل الشركات إلى زيادة الدخل المتاح وتشجيع الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار التجاري.
- التحويلات المباشرة: يمكن أن يؤدي تقديم المساعدة المالية المباشرة للأفراد والشركات، مثل شيكات التحفيز وإعانات البطالة، إلى تعزيز الاستهلاك بسرعة.

- **السياسة المالية الانكماشية (خلال فترات الازدهار):**

- انخفاض الإنفاق الحكومي: يساعد خفض أو تأخير النفقات الحكومية على احتواء فرط النشاط الاقتصادي.
- الزيادات الضريبية: يمكن أن يؤدي رفع الضرائب إلى تقليل الدخل المتاح، وبالتالي تثبيط الطلب الاستهلاكي وإبطاء النمو الاقتصادي.

- الحد من التحويلات: يمكن أن يساعد خفض مدفوعات التحويل والدعم على تخفيف النمو المفرط والسيطرة على التضخم.

فعالية السياسات المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية

1. التوقيت والتنفيذ:

- حسن التوقيت: تعتمد فعالية السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية إلى حد كبير، على تنفيذها في الوقت المناسب. ويمكن أن تؤدي التأخيرات إلى الحد من تأثيرها، أو حتى تفاقم التقلبات الاقتصادية.
- الاستهداف: يمكن للسياسات جيدة التوجيه، والتي تصل إلى القطاعات والأفراد الأكثر تضررا، أن تزيد من آثار الاستقرار إلى أقصى حد وتعزز التعافي بشكل أسرع.

2. الحجم والنطاق:

- حجم التدخل: يجب أن يكون حجم التدخل المالي متناسبا مع شدة التقلبات الاقتصادية. وقد تفشل التدابير غير الكافية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، في حين يمكن أن تؤدي التدابير المفرطة إلى اختلالات مالية طويلة الأجل.
- النهج الشامل: يمكن أن يوفر الجمع بين مختلف أدوات المالية العامة، مثل زيادة الإنفاق والتخفيضات الضريبية والتحويلات المباشرة، استجابة أقوى للانكماش الاقتصادي

3. التنسيق مع السياسة النقدية:

- التآزر مع إجراءات البنك المركزي: يعزز التنسيق الفعال بين السياسات المالية والنقدية الاستقرار الاقتصادي العام. وعلى سبيل المثال، يمكن استكمال السياسة المالية التوسعية بسياسة نقدية تيسيرية، مثل خفض أسعار الفائدة.
- تجنب التعارض: من الأهمية بمكان ضمان عدم عمل السياسات المالية والنقدية في أغراض متعارضة. فعلى سبيل المثال، لا ينبغي تنفيذ التدابير المالية الانكماشية عندما يحاول البنك المركزي تحفيز الاقتصاد.

4. الاستدامة والاعتبارات طويلة الأجل:

- الانضباط المالي: من الضروري الحفاظ على الاستدامة المالية على المدى الطويل. إذ من المهم ألا تؤدي التدابير المعاكسة للدورات الاقتصادية إلى مستويات ديون لا يمكن تحملها أو إلى عجز طويل الأجل.
- الإصلاحات الهيكلية: يمكن أن يؤدي استكمال سياسات مواجهة التقلبات الدورية بإصلاحات هيكلية، مثل تحسين مرونة سوق العمل وتعزيز الإنتاجية، إلى تعزيز المرونة الاقتصادية على المدى الطويل.

5. أمثلة على السياسات المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية

الركود الكبير (2008-2009):

- حزم التحفيز: نفذت العديد من البلدان حزم تحفيز واسعة النطاق، بما في ذلك زيادة الإنفاق الحكومي والتخفيضات الضريبية، لمواجهة الانكماش الاقتصادي الحاد. وفي الولايات المتحدة، يعد قانون الانتعاش وإعادة الاستثمار الأمريكي (ARRA) لعام 2009 مثالا رئيسيا لهذه السياسات.
- عمليات إنقاذ البنوك: قدمت الحكومات الدعم المالي لتحقيق الاستقرار في البنوك والمؤسسات المالية، ومنع الانهيار الكامل للنظام المالي.

جائحة كوفيد-19 (2020-2021):

- تدابير الإغاثة الطارئة: اتخذت الحكومات في جميع أنحاء العالم تدابير مالية كبيرة، بما في ذلك التحويلات النقدية المباشرة، وإعانات البطالة الموسعة، وبرامج دعم الأعمال، للتخفيف من الأثر الاقتصادي للجائحة.
- الإنفاق على الصحة العامة: كانت الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية للرعاية الصحية، وتوزيع اللقاحات، وتدابير الاستجابة للجائحة مهمة للسيطرة على الأزمة ودعم الانتعاش الاقتصادي.

6. التحديات والانتقادات للسياسات المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية

القيود السياسية:

- الإرادة السياسية: يمكن أن يكون تنفيذ سياسات معاكسة للدورات الاقتصادية تحديا سياسيا، لا سيما خلال فترات الازدهار الاقتصادي، عندما تكون هناك مقاومة لخفض الإنفاق أو زيادة الضرائب.
- تأخر السياسات: يمكن أن تؤخر العمليات التشريعية والمفاوضات السياسية تنفيذ التدابير اللازمة، مما يقلل من فعاليتها.

عدم اليقين الاقتصادي:

- تحديات التنبؤ: من الصعب التنبؤ بدقة بالظروف الاقتصادية والنطاق المناسب للتدخل، مما يؤدي إلى احتمال عدم وجود استجابات سياسية أو تجاوزها.
- العواقب غير المقصودة: يمكن أن يكون للسياسات المعاكسة للتقلبات الدورية في بعض الأحيان آثار جانبية غير مقصودة، مثل تشويه الأسواق، أو إيجاد اتكالية طويلة الأجل على الدعم الحكومي.

7.ادارة التضخم والبطالة

تعد إدارة التضخم والبطالة من الجوانب المهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتوفر سياسة المالية العامة عدة أدوات لمعالجة هذه القضايا، وضمان الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام. وفيما يلي نظرة مفصلة على أدوات إدارة التضخم والبطالة:

- **أدوات لإدارة التضخم**

1. السياسة المالية الانكماشية:

- خفض الإنفاق الحكومي: يمكن أن يؤدي خفض الإنفاق العام إلى خفض الطلب الكلي، مما يساعد على تهدئة الاقتصاد المحموم والحد من الضغوط التضخمية.
- زيادة الضرائب: يؤدي رفع الضرائب على الدخل أو الاستهلاك أو أرباح الشركات إلى تقليل الدخل المتاح والإنفاق، وبالتالي الحد من تضخم سحب الطلب

2. تدابير جانب العرض:

- تحسين الإنتاجية: يمكن أن يؤدي الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والتكنولوجيا إلى تعزيز الإنتاجية وزيادة قدرة الاقتصاد، والحد من الاختناقات في جانب العرض، وتخفيف التضخم الناتج عن زيادة التكاليف.
- الحد من التنظيم: يمكن أن يؤدي تبسيط اللوائح إلى خفض تكاليف الإنتاج للشركات، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات.

3. الإعانات المستهدفة:

- دعم الطاقة والغذاء: يمكن أن يؤدي تقديم الدعم للسلع الأساسية؛ مثل الطاقة والغذاء، إلى خفض التكاليف بشكل مباشر على المستهلكين، والمساعدة في السيطرة على التضخم في هذه القطاعات الحيوية.

4. ضوابط الأسعار وسياسات الأجور:

- ضوابط الأسعار: يمكن أن يوفر تنفيذ ضوابط مؤقتة على أسعار السلع والخدمات الأساسية، تخفيفا فوريا من التضخم. على الرغم من أن هذا عادة ما يكون تدبيرا قصير الأجل، ويمكن أن يكون له آثار سلبية طويلة الأجل.
- سياسات الأجور: يمكن أن يساعد تجميد الأجور، أو الزيادات الخاضعة للرقابة على منع تصاعد الأجور والأسعار. حيث يؤدي ارتفاع الأجور إلى ارتفاع الأسعار والمزيد من الطلبات على الأجور.

- **أدوات لإدارة البطالة**

1. السياسة المالية التوسعية:

- زيادة الإنفاق الحكومي: إن زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من القطاعات، يوفر فرص عمل ويحفز النشاط الاقتصادي، ويقلل من البطالة.
- التخفيضات الضريبية: يؤدي خفض الضرائب إلى زيادة الدخل المتاح للأسر والشركات، مما يشجع الإنفاق والاستثمار، مما قد يؤدي إلى توفير فرص العمل.

2. برامج التوظيف المباشر:

- برامج الأشغال العامة: يمكن للمشاريع التي تمولها الحكومة، والتي تبني وتحافظ على البنية التحتية، أن توفر فرص عمل فورية. لا سيما للعمال ذوي المهارات المنخفضة.
- برامج التدريب والتعليم الوظيفي: يمكن أن يؤدي الاستثمار في برامج تنمية القوى العاملة، التي توفر التدريب والتعليم، إلى تزويد الأفراد العاطلين عن العمل بالمهارات اللازمة للوظائف المتاحة، وتعزيز قابليتهم للتوظيف.

3. إعانات البطالة:

- التأمين ضد البطالة: يساعد تقديم الدعم المالي للأفراد العاطلين عن العمل، في الحفاظ على قوتهم الشرائية واستقرار الطلب. مما يدعم بشكل غير مباشر الاحتفاظ بالوظائف، وتوفيرها في الاقتصاد.

4. حوافز التوظيف في القطاع الخاص:

- الإعانات والإعفاءات الضريبية: يمكن أن يؤدي تقديم إعانات أو إعفاءات ضريبية للشركات التي توظف موظفين جدد، لا سيما من الفئات المحرومة، إلى تشجيع توفير فرص العمل.
- دعم الشركات الصغيرة: يمكن أن يساعد تقديم المساعدة المالية، أو المنح أو القروض منخفضة الفائدة للشركات الصغيرة، على النمو وتوظيف المزيد من العمال.

- **الجمع بين الأدوات لتحقيق الاستقرار الشامل**

1. النهج المتوازن:

- معالجة التضخم والبطالة في وقت واحد: في كثير من الحالات، يجب تصميم السياسات لمعالجة كل من التضخم والبطالة دون تفاقم مشكلة واحدة مع حل الأخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن للإنفاق على البنية التحتية أن يوفر فرص عمل مع تحسين الإنتاجية، والحد من القيود المفروضة على جانب العرض.

2. التنسيق مع السياسة النقدية:

- التنسيق مع إجراءات البنك المركزي: ينبغي تنسيق أدوات السياسة المالية مع تدابير السياسة النقدية. فعلى سبيل المثال، في حين أن البنك المركزي قد يرفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم، يمكن للحكومة التركيز على تحسينات جانب العرض، لتجنب الآثار السلبية على العمالة.

3. الإصلاحات الهيكلية:

- الحلول طويلة الأجل: توفر الإصلاحات الهيكلية، مثل تحسين أنظمة التعليم، ومرونة سوق العمل، وبيئات الأعمال، فوائد طويلة الأجل من خلال الحد من البطالة الهيكلية، وتعزيز قدرة الاقتصاد على النمو دون إحداث تضخم.

أمثلة حول الجمع بين الأدوات لتحقيق الاستقرار الشامل

1. الركود الكبير (2008-2009):

- حزم التحفيز المالي: نفذت العديد من البلدان حزم تحفيز مالي واسعة النطاق، شملت زيادة الإنفاق الحكومي والتخفيضات الضريبية، للحد من البطالة وتحفيز النشاط الاقتصادي.
- تدابير مؤقتة للسيطرة على التضخم: على الرغم من التركيز على مكافحة الركود، فقد تم استخدام تدابير مثل دعم السلع الأساسية، للسيطرة على التضخم خلال مراحل الانتعاش.

2. جائحة كوفيد-19 (2020-2021):

- برامج الإغاثة في حالات الطوارئ: نفذت الحكومات في جميع أنحاء العالم تدابير الإغاثة الطارئة، بما في ذلك التحويلات النقدية المباشرة، وإعانات البطالة الموسعة، وبرامج دعم الأعمال، لمعالجة الارتفاع المفاجئ في البطالة وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد.

- دعم سلسلة التوريد: بذلت جهود لتحقيق الاستقرار في سلاسل التوريد، من خلال الإعانات والتعديلات التنظيمية، لمنع التضخم بسبب اضطرابات جانب العرض.

- **التحديات والاعتبارات**

1. تأخر السياسة:

- التأخير في التنفيذ: غالبا ما تواجه تدابير السياسة المالية تأخيرات في التنفيذ بسبب العملية التشريعية، مما يقلل من فعاليتها المباشرة في معالجة القضايا الاقتصادية.
- تأخر الأثر: هناك أيضا فارق زمني بين وقت تنفيذ السياسة ووقت الشعور بآثارها في الاقتصاد، مما قد يعقد جهود تحقيق الاستقرار.

2. القيود السياسية:

- الإرادة السياسية وتوافق الآراء: قد يكون تحقيق توافق سياسي في الآراء بشأن التدابير المالية أمرا صعبا، خاصة بالنسبة للسياسات التي تنطوي على إنفاق كبير أو زيادات ضريبية.
- التصور العام: يمكن أن يختلف الدعم العام للتدابير المالية، مما يؤثر على قرارات واضعي السياسات وجدوى تنفيذ سياسات معينة.

إذا، تنطوي إدارة التضخم والبطالة من خلال السياسة المالية على مزيج من التدابير الانكماشية والتوسعية، وتحسينات جانب العرض، وبرامج التوظيف المباشرة، والتنسيق مع السياسة النقدية. وتعتمد فعالية هذه الأدوات على التنفيذ في الوقت المناسب، والاستهداف الكافي، والجدوى السياسية، مما يضمن اتباع نهج متوازن لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

5. تجارب بعض الدول في مواجهة الأزمات

1.5 الولايات المتحدة الامريكية

قانون الاسترداد وإعادة الاستثمار الأمريكي (ARRA) لعام 2009

أدى الركود الكبير خلال الاعوام (2008-2009) إلى انكماش اقتصادي حاد، وارتفاع معدلات البطالة، وعدم الاستقرار المالي في الولايات المتحدة. وقد انتهجت الحكومة الأمريكية بعض التدابير التي تتعلق بالسياسة المالية، ومن أمثلتها:

1. الإنفاق التحفيزي:

- الاستثمار في البنية التحتية: تم تخصيص ما يقرب من 105 مليارات دولار أمريكي لمشاريع البنية التحتية، بما في ذلك أنظمة النقل والطاقة والمياه.
- التعليم والصحة: تم توجيه تمويل كبير نحو التعليم (90 مليار دولار أمريكي) والرعاية الصحية (59 مليار دولار أمريكي)، بما في ذلك دعم برنامج Medicaid وتمويل المدارس.

2. التخفيضات الضريبية والائتمانات:

- جعل ائتمان أجر العمل: قدمت الإدارة الأمريكية ائتمانا ضريبيا يصل إلى 400 دولار للأفراد و800 دولار للمتزوجين.
- الحوافز الضريبية للأعمال: والتي شملت الاستهلاك والإعفاءات الضريبية الموسعة للتوظيف والاستثمار.

3. العون المباشر:

- إعانات البطالة: إعانات البطالة الممتدة والمتزايدة.
- المساعدة الغذائية: تعزيز التمويل لبرنامج المساعدة الغذائية التكميلية (SNAP).

- **أهم نتائج تدابير السياسة المالية التي قامت بها الولايات المتحدة الامريكية:**

- الاستقرار الاقتصادي، حيث ساعد برنامج ARRA المنفذ خلال الازمة على استقرار الاقتصاد الأمريكي، مما أسهم في استئناف نمو الناتج المحلي الإجمالي بحلول الربع الثالث من عام 2009.
- توفير فرص العمل: تشير التقديرات إلى أن ARRA أنقذت أو وفرت ما يقرب من 2.5 إلى 3.6 مليون وظيفة بحلول نهاية عام 2010.
- وفرت الاستثمارات في الهياكل الأساسية والتعليم فوائد طويلة الأجل، مما أدى إلى تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية.

وقد أظهر تقييم المخاطر الزراعية، فعالية السياسة المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية خلال فترة الانكماش الاقتصادي الحاد، مما وفر حافزا في الوقت المناسب لدعم الانتعاش الاقتصادي. أما فيما يتعلق بالتحديات، فقد تضمنت التأخير في بدء المشروع، والقضايا المتعلقة باستهداف بعض انواع الإنفاق بسرعة كافية للتأثير على ذروة الركود.

2.5 جمهورية ألمانيا الاتحادية

أزمة ارتفاع الديون السيادة بمنطقة اليورو خلال الفترة (2010-2014)

هددت أزمة منطقة اليورو، التي اتسمت بارتفاع الديون السيادية، وتفاقم نقاط الضعف في القطاع المصرفي، وتضعضع الاستقرار الاقتصادي في أوروبا. وقد انتهجت الحكومة الالمانية بعض التدابير التي تتعلق بالسياسة المالية، ومنها:

1. برامج دعم البنوك:

- أنشأت ألمانيا صندوق استقرار بقيمة 500 مليار يورو لدعم البنوك والمؤسسات المالية، وضمان السيولة والاستقرار.
- أعادت الحكومة رسملة العديد من البنوك الكبرى لاستعادة الثقة في النظام المالي.

2. حزم التحفيز:

- زيادة الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك النقل وكفاءة الطاقة، لتحفيز النشاط الاقتصادي.
- برامج العمل لوقت قصير (Kurzarbeit): تم توسيع مخطط لبرنامج عمل لوقت قصير (Kurzarbeit)، مما سمح للشركات بتقليل ساعات عمل الموظفين، بينما عوضت الحكومة عن خسارة الأجور.

3. تعديلات السياسة الضريبية:

- تنفيذ حوافز ضريبية مؤقتة لتعزيز الاستثمار التجاري والإنفاق الاستهلاكي.
  - **أهم نتائج تدابير السياسة المالية التي قامت بها ألمانيا:**

أثبت الاقتصاد الألماني أنه أكثر مرونة من العديد من نظرائه في منطقة اليورو، مع عودة نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى المنطقة الإيجابية بحلول عام 2010. أما فيما يتعلق باستقرار الوظائف، فقد خفف برنامج كورزاربيت بشكل فعال من فقدان الوظائف، مما أبقى معدلات البطالة منخفضة نسبيا.

وقد ساعدت هذه السياسات إلى الاستقرار المالي، وتحقيق نتائج التحفيز المستهدف في حماية الاقتصاد من أسوأ آثار أزمة منطقة اليورو، وذلك على الرغم من التحديات التي أدت إلى ارتفاع تكلفة عمليات إنقاذ البنوك، وزيادة الاستثمار العام بشكل أدى إلى إجهاد المالية العامة، مما يستلزم ضبط أوضاع المالية العامة في المستقبل.

3.5 تجربة مملكة السويد في ضبط أوضاع المالية العامة والإصلاح (تسعينيات القرن العشرين)

واجهت السويد أزمة اقتصادية حادة في أوائل تسعينيات القرن العشرين، تميزت بارتفاع التضخم، والعجز الكبير في الميزانية، وانهيار القطاع المصرفي. وفيما يلي بعض تدابير السياسة المالية المنتهجة قبل الحكومة السويدية:

1. الإصلاحات الهيكلية:

- إصلاح المعاشات التقاعدية: الانتقال إلى نظام معاشات تقاعدية محدد الاشتراكات نظريا، مما يضمن الاستدامة على المدى الطويل.
- إصلاحات سوق العمل، حيث تم تنفيذ سياسات لتعزيز مرونة سوق العمل وزيادة فرص العمل.

2. الانضباط المالي:

- خفض الإنفاق: إدخال تخفيضات كبيرة في الإنفاق العام، لا سيما في برامج الرعاية الاجتماعية، للحد من عجز الموازنة.
- الإصلاحات الضريبية، وذلك من خلال تبسيط النظام الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية، وخفض معدلات الضريبة الهامشية.

3. استقرار القطاع المصرفي:

- تمت إعادة رسملة البنوك، حيث اتخذت الحكومة إجراءات مهمة لإعادة رسملة القطاع المصرفي وإعادة هيكلته، واستعادة الثقة والاستقرار.
  - **أهم نتائج السياسات التي نفذتها حكومة السويد:**

تم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق نمو اقتصادي قوي، وانخفاض التضخم، وخفض الدين العام في السنوات التالية، وكذلك تحقيق الاستدامة المالية العامة. وقد أسهمت تلك الإصلاحات الهيكلية، لا سيما في نظام المعاشات التقاعدية، في الاستدامة المالية على المدى الطويل. وعموما، فقد كانت الإصلاحات الهيكلية الشاملة، وتدابير ضبط

أوضـاع المالية العامة مهمة في اسـتعادة الاسـتقرار الاقتصـادي والنمو في السـويد، بالرغم من التحديات التي تتعلق بتنفيذ تخفيضات كبيرة في الإنفاق، وإصلاحات هيكلية واجهت مقاومة سياسية واجتماعية كبيرة.

4.5 جمهورية البرازيل الاتحادية تنفيذ برنامج بولسا فاميليا

شكلت المستويات المرتفعة من الفقر وعدم المساواة تحديات كبيرة للبرازيل، مما استلزم تنفيذ حزمة سياسات اجتماعية مبتكرة، حيث قامت بتدابير السياسة المالية لمواجهة تلك التحديات، وهي على النحو التالي:

1. التحويلات النقدية المشروطة (CCT):

- تصميم البرنامج Bolsa Família لتقديم مساعدات مالية للأسر ذات الدخل المنخفض، بشرط أن تستوفي معايير معينة، مثل ضمان التحاق الأطفال بالمدرسة وتلقي اللقاحات.

2. السياسات الاجتماعية المتكاملة:

- تقديم برنامج للخدمات التعليمية والصحية، ويعتبر البرنامج متكامل لضمان الدعم الشامل للأسر المستفيدة.

3. الكفاءة الإدارية:

- تتم إدارة البرنامج مركزيا، بحيث يتم تنفيذه محليا، مما يضمن الاتساق والمرونة.
  - **أهم نتائج هذه السياسات:**

خفض برنامج بولسا فاميليا بشكل كبير من الفقر وعدم المساواة، وارتفعت ملايين الأسر فوق خط الفقر، وكذلك تمت زيادة تنمية رأس المال البشري، وتحسين النتائج التعليمية والمؤشرات الصحية للأطفال من الأسر المستفيدة.

5.5 تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة

قامت الإمارات بالعديد من الإجراءات المهمة في خطوة تهدف إلى دعم الاقتصـاد الوطني، ومسـاعدة الشـركات المتضررة من فيروس كوفيد-19، خاصة في القطاع السياحي، مثل:

1. تعليق الرسوم السياحية والبلدية لقطاعي السياحة والترفيه.
2. إعفاء المركبات التجارية من رسوم التسجيل السنوية.
3. قامت هيئة الضـرائب الاتحادية بتمديد تاريخ الاسـتحقاق لتقديم الإقرار الضـريبي. وفي دبي قامت الحكومة بتخفيض "رسـوم البلدية" المفروضـة على المبيعات في الفنادق من 7 في المائة إلى 3.5 في المائة، وتجميد

"الرسوم" المفروضة على بيع التذاكر وإصدار التصاريح وغيرها من الرسوم الحكومية المتعلقة بالفعاليات الترفيهية والتجارية، و"تجميد" 2.5 في المائة من رسوم السوق المفروضة على جميع المنشآت العاملة في دبي.

إضافة إلى ذلك، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من الحوافز الاقتصادية الداعمة لتعزيز السيولة في الاقتصاد، وكذلك القيام ببعض المبادرات التي تركز على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل توفير القروض للشركات المحلية، منها:

1. تعليق رسوم التسجيل العقاري حتى نهاية عام 2020.
2. تخفيض رسوم تأجير الأراضي الصناعية بنسبة 25 في على العقود الجديدة.
3. إعفاء جميع المركبات من تعرفة الطرق حتى نهاية عام 2020.

إضافة إلى ذلك، قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بتخفيض متطلبات الاحتياطي الإلزامي للودائع تحت الطلب بنسبة خمسين في المائة، وذلك لدعم الاقتصاد الوطني لمواجهة تداعيات وباء فيروس كوفيد-19. وقد بلغت القيمة الإجمالية لكافة الإجراءات المتعلقة برأس المال والسيولة التي اعتمدها المصرف المركزي منذ 14 مارس 2020 بنحو 256 مليار درهم، تتألف من 50 مليار درهم في هيئة تخفيضات في رؤوس الأموال الوقائية، و50 مليار درهم في هيئة دعم تمويلي بتكلفة صفرية، و95 مليار درهم في هيئة تخفيضات في السيولة الاحتياطية، و61 مليار درهم عبارة عن تخفيض في متطلبات الاحتياطيات النقدية الإلزامية.

كما قام المصرف المركزي بتمديد الجدول الزمني لخطة الدعم الاقتصادي الشاملة، الموجهة لمساندة العملاء والشركات المتضررة. كما أقرّ تحسينات إضافية على الخطة، تمكن البنوك وشركات التمويل المشاركة في خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، تمديد فترة تأجيل الديون والفائدة على الدفعات المستحقة حتى 31 ديسمبر 2020.

6. تحديات تطبيق السياسات المالية

يمثل تحقيق التوازن بين الأهداف قصيرة وطويلة الأجل عند تطبيق السياسة المالية العامة تحديا كبيرا لصانع السياسات الاقتصادية. حيث يتطلب مواءمة الاحتياجات الاقتصادية الفورية مع النمو والاستقرار المستدامين على المدى الطويل. ومن أبرز التحديات ما يلي:

1. يمكن أن يشكل ارتفاع معدلات الضرائب تحديات كبيرا لذوي الدخل المحدود.
2. قد يضعف هيكل النشاط الاقتصادي في الدول بتأثير التطورات الدولية، وينعكس ذلك مباشرة على اقتصاداتها.
3. يسهم الفساد الاداري وضعف الإنتاجية بدرجة كبيرة في الارتفاع المتزايد في الإنفاق الحكومي.
4. يؤدي الاستمرار في السياسة المالية التوسعية على المدى المتوسط والطويل إلى فجوة تضخمية، وارتفاع في معدلات الأسعار.
5. يؤدي انخفاض حجم الإنفاق الحكومي خاصة الإنفاق الاستثماري، إلى تراجع مستوى النشاط الاقتصادي. وعليه يمكن أن يكون له تأثير سلبي في مستوى التشغيل.
6. يمكن أن يكون لارتفاع مستوى النمو الاقتصادي الذي يلعب دورا هاما في تحسين مستويات معيشة الأفراد وتوفير فرص العمل – يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار وإحداث فجوة تضخمية.
7. عند اتباع سياسة مالية معينة، فإنها يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير مرضية على التضخم، والبطالة، وأسعار صرف العملة الوطنية. فمثلا، يمكن أن تسهم زيادة الإنفاق في تحقيق مستويات منخفضة من البطالة، إلا ان الاستمرار في زيادة الإنفاق قد يؤدي الى ارتفاع مستويات الأسعار.
8. يمكن أن يشكل تنفيذ سياسات معاكسة للدورات الاقتصادية تحديا سياسيا لصانع القرار، لا سيما خلال فترات الازدهار الاقتصادي، عندما تكون هناك مقاومة لخفض الإنفاق أو زيادة الضرائب.
9. يمكن أن يكون للسياسات المعاكسة للتقلبات الدورية في بعض الأحيان آثار جانبية غير مقصودة، مثل تشويه الأسواق، أو إيجاد اتكاليات طويلة الأجل على الدعم الحكومي.

7. الخلاصة والتوصيات

الخلاصة

تشمل سياسات المالية العامة مجموعة من الإجراءات الحكومية، تشمل زيادة الإنفاق الحكومي، والتخفيضات والحوافز الضريبية، والإصلاحات الهيكلية، والتدابير المعاكسة للدورات الاقتصادية، والاستثمارات الطويلة الأجل في رأس المال البشري وسياسات الاستدامة، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي، وتطوير الإنتاجية، وتحسين مستويات المعيشة. وفيما يلي نستعرض أهم ما تم التوصل اليه خلال هذه الدراسة:

1. تعد سياسة المالية العامة أداة حيوية للحكومات لإدارة الأداء الاقتصادي، وضمان الاستقرار، وتعزيز النمو المستدام على المدى الطويل. وهي التوازن بين الهدفين المزدوجين المتمثلين في تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.
2. تستمد الإيرادات الحكومية من مجموعة متنوعة من المصادر، ولكل منها خصائصه وآثاره على السلوك الاقتصادي والمالية العامة، كما أن توليد الإيرادات بشكل فعال أمر بالغ الأهمية لتمويل الخدمات العامة، والحفاظ على البنية التحتية، وتحقيق أهداف السياسة.
3. تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات لمعظم الحكومات، وهي مساهمات إلزامية مفروضة على الأفراد والشركات والكيانات الأخرى. وهي مصممة لتمويل السلع والخدمات العامة، وإعادة توزيع الثروة، والتأثير على السلوك الاقتصادي.
4. يشكل الإنفاق الحكومي أداة حيوية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتنوع أنواعه وآثاره، مما يؤثر على النمو الاقتصادي، وتوزيع الدخل، والاستقرار الاقتصادي، والدين العام، والتضخم، والأداء العام للقطاع العام. إن الإدارة الفعالة وتحديد الأولويات الاستراتيجية للإنفاق الحكومي أمران ضروريان لتعظيم آثاره الإيجابية وضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل.
5. يعكس السياق التاريخي للسياسة المالية العامة وتطورها تفاعلا ديناميكيا بين النظريات الاقتصادية، واستجابات السياسات للأزمات، والدور المتغير للحكومة في الاقتصاد.
6. تلعب العجوزات والفوائض المالية أدورا مهمة في الإدارة الاقتصادية، مع تأثيرات كبيرة على النمو والدين العام والتضخم والاستقرار المالي. وتتطلب الإدارة الفعالة الموازنة بين الاحتياجات الاقتصادية قصيرة الأجل والاستدامة المالية طويلة الأجل، وتوظيف سياسات معاكسة للتقلبات الدورية، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والحفاظ على الانضباط المالي، من خلال قواعد واضحة وممارسات شفافة.
7. تعد القدرة على تحمل الديون أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز النمو، وضمان المرونة المالية.

التوصيات:

يكمن مفتاح نجاح السياسة المالية في الموازنة بعناية بين الحوافز القصيرة الأجل والاستدامة الطويلة الأجل، وذلك لضمان أن يكون النمو مطردا وشاملا.

تعتبر السياسة المالية إجراء وعملا حكوميا يتمثل في استخدام بعض الأدوات المالية لتحقيق اهداف اقتصادية معينة للتأثير على الظروف الاقتصادية الراهنة، من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحفيز النمو الاقتصادي، والتخفيف من مستوى التضخم، وادارة الدين العام. وفيما يلي نستعرض أهم التوصيات التي تسهم في إيجاد بيئة مواتية للاستقرار والنمو الاقتصادي:

1. تقديم الدعم المالي والحوافز الضريبية والمنح للشركات الصغيرة والمتوسطة، الذي يسهم في تحفيز ريادة الأعمال والابتكار وتوفير فرص العمل، وغالبا ما تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة محركات مهمة للنمو الاقتصادي، خاصة في الاقتصادات الناشئة، نظرا لخفة حركتها وقدرتها على الابتكار.
2. توفير الإعفاءات الضريبية للاستثمارات التجارية في المعدات الرأسمالية والتكنولوجيا والبحث والتطوير، الذي يؤدي إلى تحفيز استثمارات القطاع الخاص.
3. العمل على إصلاحات الميزانية العامة، حيث يؤدي ذلك إلى تنفيذ الميزنة على أساس الأداء، وضمان تخصيص الموارد بكفاءة، وتعزيز فعالية الإنفاق العام.
4. الحد من النفقات المهدرة وتحديد أولويات الاستثمارات عالية التأثير، التي تسهم في تعظيم إمكانات النمو للسياسات المالية.
5. توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين الامتثال الضريبي، والحد من التهرب الضريبي، يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية دون الحاجة إلى رفع معدلات الضرائب.
6. تبني نظام ضريبي فعال يسهم في تدفقات إيرادات مستدامة، مما يتيح الاستثمار المستمر في الأنشطة المعززة للنمو.
7. السياسات المالية التي تدعم الاستثمارات الخضراء، كمشاريع الطاقة المتجددة، والبنية التحتية المستدامة، ومعالجة التحديات البيئية، تعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
8. تسهم الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة - تسهم بدرجة كبيرة في توفير فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز قدرة الدول على الصمود.
9. تعزيز برامج الرعاية الاجتماعية، والذي يعتبر أداة حيوية للسياسة المالية لمعالجة عدم المساواة في الدخل وتعزيز الإنصاف. علما أن فعاليتها تعتمد على التصميم الدقيق، والتمويل الكافي، والتنفيذ القوي، مما يضمن أنها لا توفر الإغاثة الفورية فحسب، بل أيضا تعزز الفرص الطويلة الأجل للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

10. إدارة مستويات الديون بعناية من خلال سياسات مالية متزنة، واستراتيجيات لتعزيز النمو الاقتصادي، مع الحفاظ على مستوى مستدام من الديون، وتوفير الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتعزيز قدرة الدول على الاستجابة للصدمات الاقتصادية، من أجل بناء ثقة لدى المستثمرين. وعلى العكس من ذلك، تؤدي الديون غير المستدامة إلى عواقب اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وخيمة.
11. يؤدي الاستخدام الفعال للسياسة المالية، إلى تحسينات في الإنتاجية على المدى الطويل، كما تؤدي الاستثمارات في البنية الأساسية والتعليم والتكنولوجيا إلى رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد، الأمر الذي يؤدي إلى نمو مستدام طويل الأجل.

8. المراجع

1. Auerbach, (2012), “Public Debt Management: Effective fiscal policy is essential for managing public debt levels”.
2. Auerbach, A. J (2012), “Fiscal Policy, Past and Present. Brookings Papers on Economic Activity”.
3. Auerbach (2012), “Balancing short-term and long-term objectives in fiscal policy is a critical challenge for policymakers as it requires harmonizing immediate economic needs with sustainable growth and stability over the long haul”.
4. Auerbach (2012), “Current Expenditure: Salaries and wages, goods and services, subsidies and transfers, interest payments”.
5. Barr, N (2012), “The Economics of the Welfare State”, Oxford University Press.
6. Barr (2012), “Social welfare programs provide financial assistance and essential services to vulnerable populations ensuring a safety net that supports basic living standards”.
7. Blanchard (2017), “Counter-cyclical fiscal policies are crucial tools for stabilizing the economy, aimed at smoothing out the fluctuations of the business cycle by either stimulating the economy during downturns or restraining it during periods of excessive growth”.
8. Blanchard, O., & Leigh, D. (2013), “Growth Forecast Errors and Fiscal Multipliers”, IMF Working Papers.
9. Blanchard & Leigh (2013), “Fiscal multipliers measure the effect of fiscal policy—changes in government spending and taxation—on a country’s economic output (GDP)”.
10. Blanchard & Leigh (2013)., “Modern frameworks for fiscal policy analysis, such as Dynamic Stochastic General Equilibrium (DSGE) models and Computable General Equilibrium (CGE) models, represent sophisticated tools for understanding the complex interactions within an economy”.
11. Blanchard, (2017), “Economic Stabilization: Fiscal policy plays a critical role in stabilizing the economy by smoothing out the business cycle”.
12. Blanchard (2017), “Other Sources: Fines and penalties, grants and transfers, public enterprises and investments, royalties, and rents, borrowing”.

13. Blanchard (2017), “Fiscal Deficit: Occurs when a government's total expenditures exceed its total revenues (excluding borrowing) within a fiscal year”.
14. Central Bank of UAE.
15. Friedman, M. (1968), “The Role of Monetary Policy”, American Economic Review.
16. Friedman (1968), “Stagflation and the Rise of Monetarism: Led to a shift towards more conservative fiscal policies”.
17. Harvey (2014), “Post-World War II Economic Expansion: Saw significant economic growth driven by Keynesian fiscal policies “.
18. Harvey, D. (2014), “Seventeen Contradictions and the End of Capitalism”, Oxford University Press.
19. Ilzetzki, E., Mendoza, E. G., & Végh, C. A. (2013), “How Big (Small?) are Fiscal Multipliers”, Journal of Monetary Economics, 60(2), 239-254.
20. Keynes (1936), “he Great Depression: Highlighted the need for more active government intervention”.
21. Keynes, J. M. (1936), “The General Theory of Employment, Interest, and Money”, Palgrave Macmillan.
22. Krugman, P. (2009), “The Return of Depression Economics and the Crisis of 2008”, W.W. Norton & Company.
23. Krugman (2009), “Increased Government Spending: Infrastructure investment, public services, and education”.
24. Krugman (2009), “Fiscal policy provides several tools to address inflation and unemployment, ensuring economic stability and sustainable growth.”
25. Krugman (2009), “Expansionary Fiscal Policy: This involves increasing government spending, reducing taxes, or both to stimulate economic growth, particularly during a recession”.
26. IMF (2013), “Debt sustainability refers to a government's ability to meet its current and future debt obligations without requiring debt relief or accumulating arrears while maintaining a stable economic growth path”.
27. IMF (2013), “Sovereign Debt Restructuring—Recent Developments and Implications for the Fund’s Legal and Policy Framework. International Monetary Fund”.

28. IMF (2021), “World Economic Outlook. International Monetary Fund”.
29. Landes (1969), “Industrial Revolution: Governments started to play a more active role in addressing economic instability and social inequality”.
30. Landes, D. S. (1969), “he Unbound Prometheus: Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present”, Cambridge University Press.
31. Mankiw, N. G. (2019), Principles of Economics”, Cengage Learning.
32. Mankiw (2019), “Taxes: Income tax, consumption taxes, property taxes, excise taxes, and payroll taxes”.
33. Mankiw, (2019), “Resource Allocation: Government spending on infrastructure, education, and healthcare can enhance productivity and long-term economic growth.
34. Mankiw (2019), “Interpreting fiscal data and economic indicators involves understanding their definitions, methodologies, and the context in which they are used”.
35. Mankiw (2019), “Fiscal Surplus: Happens when a government's total revenues exceed its total expenditures within a fiscal year”.
36. Romer, C. D. (2011), “What Ended the Great Depression?” Journal of Economic History.
37. Romer (2011), “Contractionary Fiscal Policy: This involves decreasing government spending, increasing taxes, or both to reduce inflationary pressures during an overheated economy”.
38. Romer (2011), “Direct Fiscal Stimulus: Job creation programs, support for small and medium enterprises (SMEs)”
39. Stiglitz (2015), “Fiscal policy plays a significant role in addressing income inequality through mechanisms that redistribute wealth and provide public goods and services to enhance equity”.
40. Stiglitz, J. E. (2015), “The Great Divide: Unequal Societies and What We Can Do About Them”, W.W. Norton & Company.
41. Stiglitz, (2015), “Income Redistribution: Through progressive taxation and social welfare programs, fiscal policy can reduce income inequality and promote social equity”.
42. Stiglitz (2015), “Fees: User fees, licensing and permit fees, service fees”.
43. Stiglitz 2015), “Capital Expenditure: Infrastructure projects, public buildings and facilities, machinery and equipment, research and development”.

44. Smith (1776), “Classical Economics (18th-19th Century): Early economic theories emphasized minimal government intervention in the economy”.
45. Temin, P. (1989), “Lessons from the Great Depression”, MIT Press.
46. World Bank, IMF (2021), “Access to reliable and comprehensive datasets is crucial for analyzing fiscal policy and economic conditions”.
47. World Bank. (2021), “World Development Indicators”, World Bank Group.

رابط الموقع الإلكتروني

www.mof.gov.ae

وزارة المالية

رقم الهاتف:800533336

موقع المكتب الرئيسي- دبي

صندوق البريد: 1565، الإمارات العربية المتحدة

info@mof.gov.ae